ثلاثون شبهة
حول
المعتزلة

عبد الله المعتزلي

الحمد لله الواحد الأحد، المنفرد بالقدم، ومنشـــيء الخلاق عن العدم، وبارئ النســـم، ومولي القِسَم، وموالي النعم بعد النعم، ومزيح العلل قبل النقم، الذي هدى جميع خليقته، بلطيف صنعته، إلى جليل حكمته، ودلهم بجلي برهانه، على خفي وجدانه، وتنزه إليهم عن كل سـوء في محكم فرقانه، فتعالى الله عمّا وصـفه به الواصـفون، وتقدّس عما عما أضـافه إليه المفترون، وأشـهد أن لا إله إلا الله وحده لا شـريك له الذي لا يأمر بالجور ولا يرضـاه، ولا يقضـي بالفسـاد, ولا يخلق أفعال العباد، صـادق الوعد والوعيد، وأشهد أن محمّدًا عبده ورسوله إمام الأمم، وسيد العرب والعجم، فصلوات الله عليه وعلى آله سفينة النجاة وحلفائه وأصحابة مصابيح الظّلم وينابيع الحكم، وسلّم تسليما.

أما بعد: هذا بحث متواضـــع أزعم أنه قد يزيل بعض المغالطات والشـــبهات تقال حول ســـلف المعتزلة وهي منتشـــرة بين العوام وطلاب العلم، مما جعل الكثير يربط المعتزلة بالقرآنيين ودعاة التنوير، ويربط أي شـيخ أدلى بتصـريح وفتوى حول قضـية ما، يقال فلان المعتزلي فلان من المعتزلة، وفلان هذا ليس معتزلي أصلا، بل قد تجده سلفيا أو أشعريا خالف شيوخه في مسألة فصار معتزليا، وبعض المسائل التي ذكرناها هنا وأقرها سـلفنا المعتزلة لا تعدني بالضـرورة أنها صـحيحة ويجب أن نقلدهم فيها، بل كثير من وجوه المعتزلة المعاصـــرة تنفي بعض ما أقره الســـلف هنا، وهذا جميل يدل على ان الاعتزال مازال ينبض، فأتباع المذهب لم يجتروه كما هو بل نقبوا فيه ونقدوا ما يخالف أدلتهم الحالية، أما الذين يجترون المذهب كما هم "سـلفية المعتزلة" خالفوا نقطة من نقاط الاعتزال، عدم التقليد والاتباع الأعمى، وليس الغرض من هذا ذمهم أو اسـتحقارهم أو اقصـائهم، وإنما نقد بناء وأحترم قرارهم على أي حال، ففي الأخير هم مسـلمين معتزلة وهذا يكفي، والغرض من البحث هو نفي ما قيل حول سـلف المعتزلة من كذب ومغالطات وبيان أن سلفنا في كثير من النقاط كان يقول بقول أهل الحديث وغيرهم فقط.

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وعلى الله التكلان والتوفيق.

شبهات ومغالطات حول سيرة المعتزلة

شبهة 01: الإعتزال ظهر على يد واصل بن عطاء حين اعتزال الحسن البصري، إذا الإعتزال مذهب مبتدع.

الجواب: اعلم غفر الله لك أن هذه قصة وإن كانت مشهورة على ألسن طلاب العلم والباحثين والعلماء ومنهم معتزلة إلا أنها لا تصح والقصة هي كالتالي: روي انه دخل واحد على الحسن البصري فقال: يا امام الدين لقد ظهر في زماننا جماعة يكفرون اصحاب الكبائر والكبيرة عندهم يخرج بها عن الملّة وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون اصحاب الكبائر والكبيرة عندهم لا تضرّ مع الايمان بل العمل عندهم ليس من الايمان ركنا ولا يضرّ مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهم مرجئة الأمّة فكيف تحكم انت لنا في ذلك اعتقادا؟ فتفكّر الحسن في ذلك فقبل ان يجيب ذلك قال واصل بن عطاء: انا لا اقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل الى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرّر ما اجاب به على جماعة من اصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنّا واصل، فسمّي هو واصحابه معتزلة. [طبقات المعتزلة/ أحمد بن يحيى بن المرتضى ص 3]، وفي هذه القصة إشكالات أذكر منها:

1- إن الرجل الذي دخل مجهول، من هو هذا الرجل؟ فلا نعرف عنه شيء، وهل هو من اتباع الحسن البصري؟ لأنه خاطبه فقال له يا إمام الدين؟

2- الرواية تقول أن الحسن تفكر في الجواب، فهل يعني هذا أنه فوجئ بالسؤال وأنه لم يكن مطروحا سابقا مع أن فكر الخوارج يعود لسنة 38 هـ؟؟ فقطعا كان هناك رأي آخر خلافا لرأي المرجئة، وهو رأي آل البيت كما سنبين، وإن لم يكن مطروحا (على سبيل الجدل) كيف يتفاجئ شيخنا الحسن البصري بهذا القول مع غزارة علمه؟ والقارئ المنصف يعلم أن واصل بن عطاء رحمه الله مشهور بالأدب والجواب بتلك الطريقة التي تصورها الرواية عكس أخلاق واصل، مع العلم أنه كان مشهور بالسكوت عند حضوره الحلقة، وكان واصل يلازم مجلس الحسن ويظنّون به الخرس كما جاء في ترجمته [طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص 29] ثم إن مذهب واصل هو عينه مذهب الحسن، ورسالته مطبوعة، وكان يقول: كل شي ء بقضاء الله وقدره الا المعاصي، وجاء في رسالته:

3– مَن مِن المرجئة في ذلك الزمان طرح هذه الفكرة أي فكرة مثلما لا ينفع مع الكفر طاعة فلا يضر مع الايمان معصية؟ وهل كان فكر المرجئة قد استوفى أصوله؟

4– هل هناك روايات أخرى حول نشـــأة المعتزلة؟ نعم، هناك رواية تقول: ان النشـــوء الاول للمعتزلة كان بدواعي سـياسـية بسـبب الحروب التي درات بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان انهم جماعة أطلقت على نفسـها اسـم المعتزلة أو أطلق عليها اسـم المعتزلة من ذلك ما يذكره الملطي يقول: :وهم سموا أنفسهم معتزلة وذلك عندما تنازل الحسن بن علي – رضي الله عنه – لمعاوية بن ابي سفيان، وكانوا من أصحاب علي – رضي الله عنه – لزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة"

قلت: وهذه الرواية ظاهرة البطلان مفضوحة الفساد من وجوه:

- إن من أهم أصـــول المعتزلة هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتغيير المنكر باللســـان والسيف إن قدر على ذلك.
- من يدرس تاريخ المعتزلة يرى مشـاركاتهم مع الهاشميين حيث حملوا السـيف وخرجوا ضـد الحكام الطغاة:

أ– خرجت الغيلانية مع يزيد بن الوليد بن عبد الملك سـنة سـت وعشـرين ومائة على الوليد بن يزيد بن عبد الملك وهو الخليع الكافر الذي رمى المصحف واعلن الحاده فقتلوه.. القصة.

ب– ثم خرجت المعتزلة مع ابراهيم بن عبد الله بن الحســـن بن الحســـن بن علي بن أبي طالب ووقف معه المعتزلة حتى قتلوا.. القصة... وغيرها من القصص التي تثبت بطلان هذه الرواية..

هل هناك رواية أخرى؟ نعم وهي ما ذهب اليه المستشرق جولد تسيهر أن الاعتزال نشأ من نزعة ورعة أي أولئك الزهاد الذين يعتزلون الدنيا وأكد كلامه ببعض المصـــادر الأدبية التي اســـتعملت فيها كلمة (معتزلي) كمرادف لكلمة (عابد) او (زاهد) فالاعتزال صفة يوصف بها الزاهد..

قلت وهذه الرواية ظاهرة الصـلاح الا انه لا نسـلم بها، فالاعتزال لم يكن يوما طريقة للزهد بقدر ما كان مذهب سياسي عقائدي مبني على الحجاج والمناظرات..فهم يربطون بين الزهد والعبادة النشـاط السـياسـي وحجاج المخالفين.. الخ فيبطل هذا القول.. [ولو أضـفنا نقطة أخرى وهي أن واصـل كان يتجنب نطق الراء في كلامه عكس القصـــة التي يتحدث بها والتي تظهر أنها مروية أصـــلا بالمعنى فيزيد الشك فيها]

أقول : أن أصول المعتزلة لم يأتي بها واصل بن عطاء بل هي موجودة قبله وهي أصول أهل بيت النبوة، وإنما واصل تشدد في الكلام فيها كما ان الفقهاء لم يخترعوا الاحكام الفقهية فهي موجودة قبلهم وما كان منهم الا التشدد في الكلام حولها.. واعتزال واصل حلقة الحسن لم يكن عن خلاف بينهما بل لأنه أصبح جاهزا ليكون إماما ونضج وكمل عقله، وكان المتعارف عليه ان كل امام يتخذ احدى اعمدة (اعراص) المسجد ليتخذها حلقة ويدرس ويعلم وليس فيها شرط الخلاف وهو معلوم أنه كان للعلماء حلقات في المساجد، وسموا بالمعتزلة لاعتزالهم اراء المبتدعة من الخوارج والمرجئة، ولو صدقنا رواية اعتزال واصل حلقة الحسن بكاملها، لكان قول والحسن : اعتزلنا واصل لا يعني: اختلفنا معه، لأنه حسب الرواية أحدهم سأل عنه لأنه كان من رواد حلقة الحسن فقال له اعتزلنا واصل أي استقل بحلقة من حلقات المسجد..هذا ان صحت الرواية.. يمكن ان يعتبر واصل بن عطاء مجددا لهذه الأصول لا مؤسسها، والحمد لله رب العالمين.

شبهة 02: المعتزلة كانوا وراء محنة خلق القرآن التي أُمتحن بسببها خلق كثير، وتسببوا في ضرر كبير وناقضوا أنفسهم لأنهم يدّعون أنهم دعاة الحرية في الفكر الإسلامي ثم اضطهدوا الفكر، حينما صار الأمر إليهم زمن المأمون والمعتصم والواثق.

الجواب: اعلم – جعلت فداك – الباحث المنصف يعلم أن هذه القصة لا تصح وأن المعتزلة بريئة من المحنة منها براءة الذئب من دم يوسف ولم تدخل فيها أصلا، بل كانت من صنيع الجهمية بقيادة أحمد بن أبي دؤاد الجهمي، فكان في عصر المحنة ثُمَامة، والعلاف، والنَّظام، والجاحظ، ولم يذكر الباحثين أن أحد فيهم دخل في هذه المحنة، بل إن منهم من اعتقل كالجاحظ مثلا وهو من هو، حيث اعتقله ابن أبي دؤاد واتهمه بالكفر والنفاق، وكان الجاحظ ملازما لمحمد بن عبد الملك الزيات ، وكان منحرفا عن أحمد بن أبى دؤاد، للعداوة التى كانت بين أحمد ومحمّد، فلما قبض على محمد بن عبد الملك الزيات هرب الجاحظ، فقيل له: لم هربت؟ فقال: خفت أن أكون ثانى اثنين إذ هما فى التنّور! يريد: ما صنع بمحمد بن عبد الملك من إدخاله تنورا فيه مسامير، كان هو صنعه ليعذّب الناس فيه، فعذب به حتى مات.

وروى انه أتى بالجاحظ بعد موت ابن الزيات وفى عنقه سلسلة، وهو مقيّد فى قميص سمل، فلما نظر إليه ابن أبى دؤاد قال: والله ما علمتك إلّا متناسيا للنعمة، كفورا للصنيعة، معدنا للمساوئ، وما فتّنى باستصلاحى لك، ولكنّ الأيام لا تصلح منك لفساد طويّتك، ورداءة دخيلتك ، وسوء اختيارك،

وغالب طبعك؛ فقال الجاحظ: خفّض عليك أيدك الله! فو الله لأن يكون لك الأمر عليّ خير من أن يكون لى عليك، ولأن أسيء وتحسن أحسن فى الأحدوثة عنك من أن أحسن فتسيء، ولأن تعفو عنى فى حال قدرتك أجمل بك من الانتقام منى، فقال ابن أبى دؤاد: قبحك الله! فو الله ما علمتك إلّا كثير تزويق اللســان، وقد جعلت بيانك أمام قلبك، ثم اضــطغنت فيه النفاق والكفر؛ يا غلام صــر به إلى الحمام، وأمط عنه الأذى. فأخذت عند الســلســلة/ والقيد، وأدخل الحمام، وأميط عنه الأذى، وحمل إليه تخت من ثياب وطويلة وخفّ، فلبس ذلك، ثم أتاه فصــدّره فى مجلســه، ثم أقبل عليه، وقال: هات الآن حديثك يا أبا عثمان! [أمالي المرتضــى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ج**1** ص **196/195**]، فهذا شــيخ طريقتهم ابن تيمية رحمه الله يرفض هذه القصــة ويقول أن الجهمية هو الذين كانوا ســبب المحنة فيقول عن الجهمية: إنما اشــتهرت مقالتهم من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء الســنة، فإنهم في إمارة المأمون قووا وكثروا؛ فإنه كان قد أقام بخراســـان مدة، واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثماني عشرة ومائتين، وفيها مات" إلى أن قال:" وصار كثير من المتأخرين ــــ من أصحاب أحمد وغيرهم ـ يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة . ويظنون أن بشر بن غياث المريسي ـ وإن كان قد مات قبل محنة أحمد، وابن أبي دؤاد ونحوهما ـ كانوا معتزلة وليس كذلك". [مجموع الفتاوى **14**: **352**، طبعة دار الوفاء المصرية].

قال الباحث الدكتور رائد السمهوري: فالمأمون إنما تأثر بجهمية خراسان! ولم تكن خراسان موطنًا من مواطن المعتزلة الذين كان تمركزهم في بغداد والبصرة.

ولكن الطوائف المتأخرة صـــاروا يظنون أن خصـــوم الإمام أحمد كانوا المعتزلة، وهو ما ينفيه ابن تيمية بنفي علته، وعلته هي ظنهم أن أحمد بن أبي دؤاد والمريسي من المعتزلة مع أن حقيقة الأمر بخلاف ذلك كما يقول.

ويقول ابن تيمية أيضًــا مقرراً هذا النفي عن المعتزلة:" فإن ابن أبي دؤاد كان قد جمع للإمام أحمد من أمكنه من متكلمي البصرة وبغداد وغيرهم ممن يقول : إن القرآن مخلوق، وهذا القول لم يكن مختصًا بالمعتزلة كما يظنه بعض الناس، فإن كثيرًا من أولئك المتكلمين أو أكثرهم لم يكونوا معتزلة، وبشـــر المْرِيســي لم يكن من المعتزلة، بل فيهم نجارية، ومنهم برغوث، وفيهم ضــرارية، وحفص الفرد الذي ناظر الشــافعي كان من الضــرارية أتباع ضــرار بن عمرو، وفيهم مرجئة، ومنهم بشــر المريســي، ومنهم جهمية محضـــة، ومنهم معتزلة، وابن أبي دُؤَاد لم يكن معتزليًا، بل كان جهميًّا ينفي الصـــفات، والمعتزلة تنفي الصفات، فنفاة الصفات الجهمية أعم من المعتزلة" [مجموع الفتاوى **17**: **299**].

أما ما هو أشدُّ وضوحًا في شهادة ابن تيمية ببراءة المعتزلة من الفتنة فهي قوله: في كتاب النبوات ــــ وهو من أواخر ما كتب ــــ [ص211 طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق أبو صهيب الرومي وعصام الحرستاني، عام 1422هـــ]، يقول:"وكذلك الإمام أحمد خصومه من أهل الكلام هم الجهمية الذين ناظروه في القرآن مثل أبي عيسى برغوث وأمثاله، ولم يكونوا قدرية، ولا كان النــــزاع في مسائل القدر، ولهذا يصرح أحمد وأمثاله من السلف بذم الجهمية أكثر من سائر الطوائف". ا.هـ

وفي أقدم مصدر من مصادر أخبار الفتنة وهو كتاب حنبل بن إسحاق بن حنبل ابن أخي الإمام أحمد لا ذكر البتة لعالم معتزلي واحد فيمن ناظروا الإمام أحمد.

والمعتزلة ليست الفرقة الوحيدة التي تقول بخلق القرآن، بل كذلك الجهمية الذي يحسب منهم أبي دؤاد وإن ضمه البعض للمعتزلة، ومنهم الزيدية والإمامية والاباضية، قال الشيخ أمين نايف ذياب: إنَّ المحنة لم تكن بتأثير المعتزلة، وهذا ما يكشــفه أقدم نص كُتِبَ حول المحنة، من قبل حنبل بن اســحق بن حنبل (ابن عم أحمد وتلميذه) ولهذا لم يورد اسم أهم الجدليين المعتزلة مثل : ثُمُأمة، والعلاف، والنَّظام، والجاحظ، وغيرهم، بل وردت أسماء مجهولين كل الجهالة ، ولم يرد من أسماء المعتزلة غير أحمد بن أبي دؤاد، بحكم كونه قاضي الدولة في عهد الــمعتصم، ومن المعلوم أن اســتلام ابن دؤاد القضاء كان بناء على رأي قاضــــي المأمون يحيى بن أكثم، الذي لم يكن من المعتزلة، بل كان حنبليا، وردت ترجمته في طبقات الحنابلة ترجمة رقم (539)، ولم يكن المراد من المحنة الانحياز لأراء المعتزلة، بل المراد تحجيم دور المحدثين أمام العامة، وباحتواء خطر الشـــيعة الإمامية، وخطر الهوى الأموي ودعاته أهل الحديث، وبإلقاء القبض على أحمد بن نصــر الخزاعي وقتله بيد الواثق زالت كل الأخطار، ولهذا عاد العباســيون لتبني رأي أهل الحديث، في قضية خلق القرآن، على يد المتوكل الذي مدحه أهل الحديث، رغم شهرته بارتكاب المحرمات، فالمسألة المهمة لا تزال عند المحدثين هي قضايا حشو المعتقدات أي بناء الإيمان على الصورة الحسية أمسِ واليوم وغداً .

إنَّ الدليلَ على أنَّ المحنة، لم تكن من صــــنيع المعتزلة ــــــ رغم قول المعتزلة بخلق القرآن إجماعا . فأساس قول المعتزلة بخلق القرآن، بُني على أنــــها مسألة من مسائل العدل، بينما هي عند الجبرية من مسائل التوحيد، والقارئ لنقاشات المحنة، يراها تدور حول التوحيد، أي حول انفراد الله بالخالقية، وحول علم الله الأزلي، وليس حول العدل، وهذا يكشــــف أنَ أيام المأمون، والمعتصــــم والواثق لم تكن زمناً اعتزالياً وإنما هو زمن عباســـي، يرفض التشــبيه، ويقبل الجبر ويمارس الجور أما في أيام المتوكل فهو يقبل التشبيه، والجبر، ويمارس الجور، ويزيد على ذلك ارتكاب الأعمال الحرام [يقصد من ارتكاب الأعمال

الحرام أعمال المتوكل نفسه في شربه المسكر وفي الأمة بممارسة سياسة الظلم في الرعية] ويقيم سياسة غاية في السـوء مع أهل الكتاب، ويقهر التفكير، ويمنع الجدل، ويهبط مسـتوى العلم، ويبدأ عصـر استهانة العسكر التركي بالخلفاء وزيادة في التقرب للنواصب، يعمد إلى هدم قبر الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام .

شـبهة 03: طالع شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نُشِرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، فعقيدتهم ممزوجة بالفلسفة

الجواب: اعلم – أيدك الله – أن هذا الكلام غير صحيح بل كذب، بل أن شيوخ المعتزلة من ذم طرق الفلاسفة، يقول شيخنا الزمخشري في أطواق الذهب: احذر من الخسوف والكسوف، ولا تستمع لقول الفيلسوف لأنه لا يألو أن يتحمق وأن يغلو ويتعمق، إن اشتهاره بقوله الفج طوّح به وراء كل فجّ، مبخت مرجم يدّعي أنه منّجم، هو عند نفسـه المهذّب. وعند عباد الله المكذب، وبنار الله المعذب، يزعم أنه الكيس الذكي، وأعقل منه التيس الذكي. ما شـئت بالمتظاهر بالفلسـفة، من أنواع الركاكة والسفسفة. وكيف يصلب النبع ممن إلهه الطبع، يناديه الكفر بمرحبا بك يا صُني، ويقول له الشيطان أفلحت يا بني. [أطواق الذهب في المواعظ والخطب للزمخشري ص**64/63**] وكيف يخلط رجال المعتزلة كلام الله بالفلسـفة وهم يردّون عليهم في كتبهم وهذا شـيخنا ركن الدين بن الملاحمي الخوارزمي المعتزلي له كتاب تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسـفة، ومعروف خلاف المعتزلة وعموم المسلمين مع الفلاسفة، في حدوث العالم وإثبات الصانع وصفاته وفيما وصلوه بذلک من ذكر أفعاله تعالى، وردهم لأقوالهم في النبوات والنفس والبعث، وكيف يكون كلام الرجل صـحيح ونحن نقرأ كلام الجاحظ وهو ينقض كلام ارسطو بسخرية حيث يقول: وزعم صاحب المنطق أنّ أصنافا أخر من السباع المتزاوجات المتلاقحات مع اختلاف الجنس والصورة، معروفة النتاج مثل الذئاب التي تسفد الكلاب في أرض روميّة: قال: وتتولّد أيضـا كلاب سـلوقية من ثعالب وكلاب. قال: وبين الحيوان الذي يسـمّى باليونانيّة طاغريس وبين الكلب، تحدث هذه الكلاب الهندية. قال: وليس يكون ذلك من الولادة الأولى. [الحيوان للجاحظ ج**1** ص**120**] وقال: فقد زعم صـاحب المنطق أنّ ولد العنكبوت يأخذ في النّسج ساعة يولد. وعمل العنكبوت عمل شاق ولطيف دقيق، لا يبلغه الفرّوج ولا أبو الفرّوج!! على أنّ ما مدحوا الفرّوج به من خروجه من البيضة كاسيا، قد شركه في حاله غير جنسه. وكذلك ذوات الأربع كلها تلد كواسي كواسب، كولد الشاء. [الحيوان ج**2** ص **41**] وكلام الجاحظ مع ارسطو طويل،

وقد ذكروا أن شيخنا أبو اسحاق ابراهيم بن سيّار النظّام أيضا خلط العقيدة بالفلسفة وهذا كذب، فقد نقل لنا الجاحظ نقد النظام للفلاسفة حيث قال: وقال أبو إسحاق: إن زعم قوم أن ههنا جنسا هو روح، وهو ركن خامس– لم نخالفهم، وإن زعموا أن الأشياء يحدث لها جنس إذا امتزجت بضرب من المزاج، فكيف صار المزاج يحدث لها جنسا وكلّ واحد منه إذا انفرد لم يكن ذا جنس، وكان مفسدا للجسم، وإن فصل عنها أفسد جنسها؟! وهل حكم قليل ذلك إلا كحكم كثيره؟ ولم لا يجوز أن يجمع بين ضياء وضياء فيحدث لهما منع الإدراك؟!...الى آخر الكلام. [الحيوان للجاحظ ج5 ص25]
وذكر جعفر بن يحيى البرمكي ارسطاطاليس فقال النظام: قد نقضت عليه كتابه، فقال جعفر: كيف وأنت لا تحسن ان تقرأه؟ فقال: ايّما أحبّ أليك ان اقرأه من اوّله الى آخره أم من آخره الى أوّله؟ ثم اندفع يذكر شيئا فشيئا وينقض عليه فتعجّب منه جعفر. [طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص 50]

إن المعتزلة متكلمين وليسوا فلاسفة بمفهوم الفلسفة الذي يعرفه الباحثين، أما الفلسفة كغريزة فهي موجودة عند كل عاقل، بداية من الطفل، فالطفل هو فيلسوف، الذي يندهش من الأشياء ويتسال كيف لماذا أين، هو فيلسوف صغير، أما المفهوم المعلوم العام للفلسفة فهو مخالف لعلم الكلام، يقول ريتشارد فالزر: اتبع المتكلمون منهجا يميزهم عن الفلاسفة، وذلك بأنهم أخذوا الحقيقة الإسلامية كمثابة ونقطة بداية لدراستهم، وقال وليام كرايج: إن الفرق الأساس بين المتكلم والفيلسوف يكمن في اختلاف منهجية الدراسة عندهم، فعلى ين يأخذ المتكلم بالحقيقة التي يقرها الإسلام كنقطة بداية فإن الفيلسوف وعلى الرغم من سروره بإكتشافه مبادئ القرآن لكنه لا يتخذها مبتدء لتفكيره بل يتبع طريقة مستقلة عن العقيدة التي يحملها دون أن يرفض أو يهمل بالضرورة العقيدة الإسلامية في مصادرها الأولية لذلك اعتمد المتكلمون بعد أبي الهذيل العلاف للبحث في مسائل دقيق الكلام منهجاً ينطلق من الله ليفهم العالم ويفسره.

ويمكننا تقريب عناصر ومسار المنهج الكلامي بالصورة المبينة أدناه والتي نقرؤها من خلال استعراض أعمال روادهم حيث يكون الله تعالى هو المعطى الأول ممثلاً بالنص (الوحي القرآني) الذي هو كلامه المنزل على رسوله ثم يأتي دور العقل الذي يفهم به النص، ليؤلف

هذا النهج أساساً وأسلوباً معتمداً لفهم العالم. ثم يكون ذلك منطلقاً أيضاً لإثبات وجود الله سبحانه من خلال العملية العكسية التي تتم بتوظيف الشاهد لإثبات الغائب. لكن هذا لا يعني أن المتكلمين جعلوا نصوص القرآن مرجعاً حرفياً مباشراً لهم، بل هو مرجع يقع في خلفية التحليل العقلي وبالتالي فهو مرجع عقيدي.

الله ←العقل←العالم

وهذا المسلك مخالفٌ لمسلك الفلاسفة اليونانيين كأرسطو وأفلاطون ومن شايعهم من فلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا وأبي الوليد بن رشد، الذين انطلقوا من العالم ليفهموا الله ويعرفوه. فهؤلاء يبدؤن مع العالم يكتشفونه بالحس، ثم يحولون المكتشفات الحسية إلى المحاكمة العقلية من أجل أن يصلوا إلى أحكام عامة تشكل مقولات فلسفاتهم وتؤطر فكرهم. لذلك يمكننا القول أن منهجهم يبتديء من العالم فيه يكتشفون خصائص الأشياء بطريق عقلي مباشر ليصلوا منه إلى الإله، فيكون الشاهد (العالم) عندهم داً لا على الغائب (الإله).

العالم ←العقل←الله

إذن فعلى حين يكون الطرف الأول (الله) حقيقة عند المتكلمين يفهم من خلال الوحي المنزل على الرسول، نجد الفلاسفة يعتبرون العالم نفسه مصدرًا أولاً لهذه المعرفة ومنه يتم اشتقاق الحقائق واستنباط المعارف بالتأمل والنظر العقلي. وعلى حين نرى المتكلمين يؤولون الكلام المنزل بالعقل ويجعلونه منطلقًا لفهم العالم وتحديد سماته عقلياً بهدي الله، نرى الفلاسفة قد اعتمدوا العقل وسيلة وأداة وحيدة لفهم العالم دون هدي مسبق بل العقل نفسه حجة لهم وفق قواعد المنطق. [دقيق الكلام الرؤية الإسلامية لفلسفة الطبيعة / باسل الطائي ص 27-28]

شبهات ومغالطات حول طرق المعتزلة وأدلتهم

شبهة 04: **إن المعتزلة تقول معرفة الله وجبت بالعقل، بقولهم هذا لا نحتاج رسل إذا وهذا طعن في النبوة**

الجواب: **اعلم - أطال الله بقاءك - أن المعتزلة تقول أن معرفة الله واجبا عقلا، لكن ليس مرادهم بهذا الطعن في ارسال الرسل، بل هم أكدوا على هذا وردوا على البراهمة الربوبيين، قال القاضي: واعلم ، أن المخالف في هذا الباب جماعة من البراهمة الذين يثبتون الصانع بتوحيده وعدله وينكرون النبوات ، ويقولون : إن ما أتى به الأنبياء ، نحو أفعال الصلاة من القيام والقعود والركوع والسجود ، وأعمال الحج نحو التلبية والهرولة ورمي الجمار والطواف ، كلها مستقبحة من جهة العقل منكرة ، لأن كل عاقل يستقبح بكمال عقله ذلك وينكره ، فيجب أن ترد ولا تقبل.**

وربما قالوا : إن ما أتى به الأنبياء لا يخلو ، إما أن يكون موافقا للعقل ففي العقل غنية عنه وكفاية ، أو مخالفا له ، وذلك ما يوجب أن يرد عليهم وأن لا يقبل منهم.

وربما قالوا : إنه تعالى إذا بعث إلينا رسولا فلا بد من أن يظهر عليه علما معجزا دالا على نبوته ليكون فرقا بينه وبين المتنبي ، ولا يمكننا أن نميز بين المعجز والحيلة بوجه ، لأنه ما من معجز إلا ويجوز أن يكون من باب الشعوذة وخفة اليد وما جرى مجراها ، فيجب أن لا يقبل قولهم ويعتمد على العقول.

والأصل في هذا الباب أن نقول : إنه قد تقرر في عقل كل عاقل وجوب دفع الضرر عن النفس ، وثبت أيضا أن ما يدعو إلى الواجب ويصرف عن القبيح فإنه واجب لا محالة ، وما يصرف عن الواجب ويدعو إلى القبيح فهو قبيح لا محالة ، إذا صح هذا ، وكنا نجوز أن يكون في الأفعال ما إذا فعلناه كنا عند ذلك أقرب إلى أداء الواجبات واجتناب المقبحات ، وفيها ما إذا فعلناه كنا بالعكس من ذلك ، ولم يكن في قوة العقل ما يعرف به ذلك ويفصل بين ما هو مصلحة ولطف وبين ما لا يكون كذلك ، فلا بد من أن يعرفنا الله تعالى حال هذه الأفعال كي لا يكون عائدا بالنقص على غرضه بالتكيف. وإذا كان لا يمكن تعريفنا ذلك إلا بأن يبعث إلينا رسولا مؤيدا بعلم معجز دال على صدقه فلا بد من أن يفعل ذلك ، ولا يجوز له الإخلال به ، ولهذه الجملة قال مشايخنا : إن البعثة متى حسنت وجبت على معنى أنها متى لم تجب قبحت لا محالة ، وأنها كالثواب في هذا الباب ، فهو أيضا مما لا ينفصل حسنه عن الوجوب ، فهذا فصل.

وهو أن تعلم أن الأفعال ما من شيء منها إلا ويجوز أن يقع على وجه فيحسن ، وعلى خلاف ذلك الوجه فيقبح ، وأما أن نحكم على فعل من الأفعال بالقبح والحسن بمجرده ، فلا. إذا أثبت هذان الأصلان بطل قول من قال : إن هؤلاء الرسل إن أتوا بما في العقل ففي العقل كفاية عنهم ، وإن أتوا بخلافه فيجب أن يكون قولهم مردودا عليهم غير مقبول منهم ، لأن ما تأتي به الرسل والحال ما قلناه ، لا يكون إلا تفصيل ما تقرر جملته في العقل ، فقد ذكرنا أن وجوب المصلحة وقبح المفسدة متقرران في العقل ، إلا أنا لما لم يمكنا أن نعلم عقلا أن هذا الفعل مصلحة وذلك مفسدة ، بعث الله تعالى إلينا الرسل ليعرفونا ذلك من حال هذه الأفعال ، فيكونوا قد جاءوا بتقرير ما قد ركبه الله تعالى في عقولنا ، وتفصيل ما قد تقرر فيها ، وصار الحال في ذلك كالحال في الأطباء إذا قالوا إن هذا البقل ينفع وذلك يضر وكنا قد علمنا قبل ذلك أن دفع الضرر عن النفس واجب ، وجر النفع إلى النفس حسن ، فكما لا يكون والحال ما قلناه قد أتوا بشيء مخالف للعقل ، فكذلك حال هؤلاء الرسل.

يبين ما ذكرناه ، أن اختلاف الطريق لا يقدح في حصول ما يكون طريقا إليه ، فسواء علمنا عقلا أن هذا الفعل مصــلحة وذلك مفســدة ، أو علمناه سمعا ، فإنا في الحالين جميعا نعلم وجوب هذا وقبح ذلك.

يزيد ما ذكرناه وضــوحا ، أنه إذا كان تقرر في عقولنا وجوب دفع الضــرر عن النفس معلوما كان أو مظلوما ، ثم أخبرنا مخبر بأن في الطريق سـبعا ، فإنا نعلم وجوب الاجتناب من سـلوك ذلك الطريق ، ثم لا يقال أنه إذ أتي بما في العقل ففي العقل كفاية عنه ، وإن أتي بخلافه فيجب الرد عليه ، فكذلك الحال في ما أتى به الرسل ، فبطل ما قالوه أولا.

وأما ما ذكروه ثانيا ، من أن هذه الأفاعيل كلها قبيحة في العقل فأبعد ، لأنا قد ذكرنا أن مجرد الفعل لا يمكن أن يحكم عليه بالقبح والحسن ، حتى لو سألنا سائل عن القيام هل يقبح أم لا ، فإنه مما لا يمكننا إطلاق القول في الجواب عن ذلك ، والواجب أن نقيد فنقول : إن حصـــل فيه غرض وتعرى عن ســائر وجوه القبح حســن ، وإلا كان قبيحا هذا وإذا كان ، هكذا وكنا قد علمنا بقول الرســول المصــدق بالمعجز أن لنا في هذه الأفعال مصــالح وألطافا فكيف يجوز أن يحكم فيها بالقبح ، يبين ذلك ويوضحه ، أنا نستحسن القيام في كثير من الحالات نحو أن يكون تعظيما لصديق أو يتضمن غرضا من الأغراض ، وكذلك القعود إذا تضـــمن انتظار الرفيق ، وكذلك الركوع والســـجود والمشـــي والكلام والطواف وغير ذلك ، فما من شيء من هذه الأفاعيل إلا ولها وجه في الحسن إذا تعلق به أدنى غرض ، فإذا كان يحسـن منا الطواف حول البيت لننظر هل اشـترم أم لا ، وهذا غرض حقير ، فكيف لا يحسـن الطواف حول بيت الله تعالى وقد تضـــمن من المصــلحة واللطف ما قد قامت به الدلالة ، وهكذا فإذا كنا نرمي صيدا مع أن النفع فيه يسير ، ثم تستحسـن الهرولة إليه كيلا ينفلت فكيف لا تسـتحسـن في أعمال الحج؟ وقد علم الله فيها من المصالح ما قد أظهره على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم. [شرح الأصول الخمسة/القاضي عبد الجبار ص**382/381**]

وقول المعتزلة: معرفة الله وجبت بالعقل ولو لم يبعث الله الرســـل لكان في العقول ما يدل على توحيدهم لله سبحانه. [أي معرفة أن لهذا الكون إله خالق، لا معرفة الشرعيات التي لا تعرف إلا بنبي]، فمن لم تبلغه الرســالة كأصــحاب الفترة المكلفين منهم فهم يحاســبون بعقولهم العقل الذي ينظر ويتفكر ويعلم القبيح والحســن، فمن عرف ان لهذا الكون خالقا ولم يرتكب كبيرة من القبائح وكان صــالحا فهو من أهل الجنة ومن عبد غير الله وأشرك مع الله شيئا آخر فهو من أهل النار، قال الإمام الهادي: وندين بأن حجة الله قائمة على أهل الفترات البالغين، الأصحاء السالمين بفطر عقولهم، وما يجدونه في أنفسهم،

وما يرونه في سماوات الله وأرضـــه، وما يأتي به الليل والنهار من عجائب تدبيره، وما قد ورد عليهم من أخبار الأنبياء المتقدمين، وأخبار كتبهم وشـــرائعهم، وأحكامهم، ودعوتهم القائمة إلى عبادته وحده، وإثبات ربوبيته، وطاعته، وإثبات جنته وناره، ووعده ووعيده، والإيمان بالبعث والنشـور، وأن لا يشـركوا بعبادته أحداً، ولا يعبدوا شيئاً سواه، وأن لا يطاع المخلوق في معصية الخالق.

فمن عرف من أهل هذه الفترات حق الله الذي أوجبه عليه، وآمن به وأطاعه، ولم يعبد شـــيئاً غيره، واجتنب جميع ما حرم الله عليه، وصـــدق الأنبياء، وآمن بكتاب الله وملائكته، ووعده ووعيده، وجنته وناره، وبالبعث بعد الموت، والنشور والحشر إلى يوم القيامة، والحساب، والثواب، والعقاب حتى يموت على ذلك فهو من أهل ثواب الله وجنته.

ومن خالف ذلك إلى الجحود والكفر والشـرك، فعبد شـيئاً مع الله، أو شـيئاً دون الله، أو جحد القيامة والبعث والنشـور، ولم يؤمن بجنة ولا نار، ولاحساب، ولا ثواب، ولا عقاب، ولا وعد ولا وعيد، حتى يموت على ذلك، فهو من أهل النار خالداً مخلداً فيها أبداً.

ونُدين بالإيمان باللوح المحفوظ على ما ذكره الله في كتابه، ودان به رســوله صـــلى الله عليه وآله وسلم. [مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي يحي بن الحسين ص 116]

فإن قيل: ألم يقل الله: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء : 15]؟

قلنا: نعم، صدق الله العظيم، لكن اختلف في تفسيرها، قيل: لا نعذب بعذاب الدنيا والآخرة إلا بعد البعثة، وإقامة الحجة قطعاً للعذر، وقيل: لما فيه من اللطف الذي لا يجوز منعه، قالوا: ولا يجوز أن ينفرد التكليف العقلي والسـمعي، وهو قول كثير من مشـايخنا، وقيل: لا نؤاخذ بطاعة ومعصـية لا تقوم بها الحجة إلا من قبل الرسـول أو من ينوب عنه، ولا نعذب عليه، لأنه يكون ظلماً، فأما ما يعلم بالعقل فيجوز أن يعاقب عليه وإن لم يعلم بآية الرسول، قالوا: ويجوز أن ينفرد التكليف العقلي والسمعي، وهو قول مشايخنا، وقيل: أراد عذاب الاستئصال، فإن عادة اللّه تعالى لا يعذب به إلا بعد أن يبعث رسولاً.

وهذا تفسير شـيخنا الحاكم الجشـمي ، وقال: وتدل على أنه لا يعذب إلا بعد البعثة، والصـحيح أن المراد به عذاب الاسـتئصـال، أو قوم علم اللّه أن البعثة لطف لهم، أو المراد أنه لم يعذب وإن جاز أن يعذب.

وتدل على أن الكفار مخاطبون بالشرائع، لذلك لزمهم الحجة بها وعذبوا على تركها.

وتدل عليَ أنه لا يلحقهم ما لم يبلغهم، ولهذا قال أصـــحابنا: من أســـلم في دار الحرب ولم يعلم بوجوب الصـــلاة والصـــوم ثم خرج إلينا لا يلزمه القضـــاء، وهكذا في دار الإســـلام في القياس، إلا أنا

استحسنا وألزمناه القضاء، لأن دار الإسلام لا تخلو من أذان ومساجد وتعلم، فقد أتى التفريط من جهته، بخلاف دار الحوب. **[التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج6 ص 4173/ 4174]**

شـــــبهة 05: إن المعتزلة يقدمون العقل على النقل ويجعلون عقلهم مقدم على كلام الله والله تعالى يقول في كتابه العزيز: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} **[الحجرات : 1]**

الجواب: نجيب ونقول: اعلم – أطال الله بقاءك – أن هذا من تشنيعات المخالفين على الإعتزال، وتشنيعهم هذا بسبب سوء فهمهم لقول المعتزلة هذا، المعتزلة تقول أن النقل الصحيح والعقل لا يتناقضان، وتقديم المعتزلة للعقل على النقل هو تقديم ترتيب لا تفضيل، أي ترتيبا للأدلة فقط لا أن العقل أفضل من كلام الله، فهذا لا يقول به معتزلي، بل لا يقول هذا مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر، قال الحاكم الجشمي: فأما العقل فلأنه تعالى خاطب العقلاء واحتج عليهم بما في عقولهم ولأن به نميز بين الحسن والقبيح، وبه نعرف جميع الإستدلاليات.

ويقال لمن أبطل أدلة العقول: ناقضت بدعواك مذهبك؛ لأنك فزعت في إبطال أدلة العقول إلى العقل فإما أن تصححه فتبطل طريقتك، وإما أن تبطله فيبطل استدلالك وتصح أدلة العقول.

ويقال له: بأي شيء يصح أن تعرف كل الأشياء، أتعرف بالعقل أو بالسمع؟ فإن قال: بالعقل، بطل مذهبه، وإن قال: بالسمع.

قلنا: فمذهبك غير منصوص عليه في السمع، وليس في السمع إبطال ما سوى السمع. **[تحكيم العقول في تصحيح الأصول ص 32]** وقال القاسم الرسي: اعلم يا أخي علمك الله الخير والهدى، وجنبك جميع المكاره والردى، أن الله خلق جميع عباده العقلاء المكلفين لعبادته، كما قال عز وجل : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون) **[الذاريات:56-57]**.

والعبادة تنقسم على ثلاثة أوجه:

أولها: معرفة الله.

والثاني: معرفة ما يرضيه وما يسخطه.

والوجه الثالث: اتباع ما يرضيه، واجتناب ما يسخطه.

وهذه الوجوه كلها فهي كمال العبادة، وجميع العبادات غير خارجة منها، فمعرفة الله عبادة كاملة لمن ضاق عليه الوقت. وهي منفصلة من العبادة الثانية، لمن تراخت به الأيام إلى وصول التعبد، وهو الأمر والنهي الذي فيه رضى المعبود وسخطه. ثم العمل بما يرضيه واجتناب ما يسخطه عبادة ثالثة منفصلة من الوجهين الأولين، لمن تراخى به الوقت إلى استماع كيفية العبادة على لسان الرسول الذي جاءت الشريعة على يديه. فهذه ثلاث عبادات من ثلاث حجج، احتج بها المعبود على العباد، وهي: العقل، والكتاب، والرسول. فجآءت حجة العقل بمعرفة المعبود، وجآءت حجة الكتاب بمعرفة التعبد، وجآء الرسول بمعرفة العبادة. والعقل أصل الحجتين الآخرتين، لا نهما عرفا به ولم يعرف بهما، فافهم ذلك. [مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي عليه السلام ج1 ص 358]

شبهة 06: إن المعتزلة يطعنون في السنة ويردون الأخبار.

الجواب: نجيب ونقول: هذا من كذب المخالفين على المعتزلة، كيف المعتزة يطعنون في السنة وهي عندهم من الأدلة المعتمدة عندهم بعد القرآن والعقل؟ إهتم المعتزلة بالحديث وكان منهم المحدثون ورجال مهتمين بالتصحيح الأخبار وعلم الجرح، وهذا كتاب قبول الأخبار ومعرفة الرجال لشيخنا أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي المعتزلي مرجع حتى لأهل السنة، وهذا السّمان المعتزلي الذي قال من لم يكتب الحديث لم يتغرغر بحلاوة الإسلام، وقاعدة النظام فيي قبول الخبر الواحد الذي قال بها أيضا معه وأيده فيها الرازي وهو من هو، فقال: والإنسان إذا أخبر عن كونه عطشانا فقد يظهر على وجهه ولسانه من أمارات العطش ما يفيد العلم بكونه صادقا والمريض إذا أخبر عن ألم في بعض أعضائه مع أنه يصيح وترى عليه علامات ذلك الألم ثم إن الطبيب يعالجه بعلاج لو لم يكن المريض صادقا في قوله لكان ذلك العلاج قاتلا له فها هنا يحصل العلم بصدقه وبالجملة فكل من استقرأ العرف عرف أن مستند اليقين في الأخبار ليس إلا القرائن فثبت إن الذي قاله النظام حق.

وقال البلخي: فإنى لمَّا عارضت شيخنا أبا الحسن، رضى الله عنه، فى كتابه الذى طعن به على خبر الواحد، وقلت فى إثباته وإيجاب قبوله فى المواضع التى ذكرتها، وعلى الشرائط التى بينتها ما وقفت عليه، خفت عليك أن تجاوز الحد فى حسن الظن بأخبار كثير من المنتسبين إلى الحديث، وأن تغتر بانتشار ذكرهم، وبُعد صوتهم عند أصحابهم، فعملت كتابى هذا، وذكرت لك فيه أحوال القوم، وما قاله بعضهم فى بعض دون ما قاله فيهم خصومهم، ووصفوهم به من المناقضة والجهل، والخطأ لتعرف بذللث مقدارهم، وتعلم أن من الواجب اللازم التثبت، وتقديم سوء الظن إلا بما ينظر فيه مما رووه فتجده غير

مخالف لكتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – المجمع عليها، أو لإجماع الأمة التى توعد الله من ابتغى غير سبيلها، أو لعمل الصدر الأول من السلف الصالح رضوان الله عليهم؛ فإنّهم كانوا أعلم بمراد الرسول – صلى الله عليه وسلم –، وهم الذين شاهدوا النبى – صلى الله عليه وسلم – وعرفوا الناسخ والمنسوخ، والمتأخر، والسبب، والقصة، واستدلوا بالحال والإشارة، أو للعقل الذى جعله الله حجة على عباده ليس كالتوحيد والعدل اللذين لا يجوز أن يتغير الحكم فيهما فى حال من الأحوال، ولا على لسان رسول من الرسل، ولا بقول أحد من السلف، ولا بوجه من الوجوه، ولا بسبب من الأسباب، وأنهما إذا كانا كذلك لم يكن للإخبار فيهما عمل أكثر من تأكيد ما يوحيه العقل أو يخيره فيهما والحث على التمسك بذلك.

ولشيخنا أبو الحسين البصري فصول كاملة في الأخبار في كتابه المعتمد، فتكلم شيخنا عن معنى الخبر وأنواعه، ومعنى العدل، في الرواية والصدق والكذب، وغيرها وكتابه من كتب المعتمدة حتى عند بعض مشايخ أهل السنة، وكذا كتاب أمالي القاضي عبد الجبار، ولي بحث حول هذا نشره فيه الأحاديث التي رواها المعتزلة.

شبهة 07: المعتزلة تقول أن الله لا يُعرف إلا بما قرروه في علم الكلام وتُكلف العامي أن يتعلم هذا العلم الصعب ليعرف الله.

الجواب: المعتزلة ترى أن الطرق المؤدية إلى معرفة الله كثيرة بعدد أنفاس الخلائق، لكن أي الطريق أأمن؟ وأيها أصح؟ فالله إما أن يكون ضرورة كمعرفة الانسان بذاته وهذا غير صحيح لاختلاف العقلاء حول وجوده، من بين منكر وشاك ومؤمن، فلو كان من الضروري لما اختلف الناس حول الايمان به، قال تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) الآية تدل على بطلان قول أصحاب المعارف من وجوه:

أحدها: أن جميع الأشياء لو كانت معلومة ضرورة لم تكن غيبا، وثانيها: لو كان الكافر يعلم كما يعلم المؤمن لما خص المتقين، ولأنه لا يصح المدح بالضرورات، كذا قال الحاكم، إما أن يعرف بالتقليد وهذا لا يصح، فكيف يأمن الانسان أن يقلد الحق؟ قال تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ) هذا ذم صريح للتقليد، وإما أن يعرف بالظن وهذا لا يصح فالمعرفة يجب أن تكون يقين لا بالظن والتبخيت، قال تعالى: (وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ)، فبقي النظر والتفكر

الذي أكد الله عليه في القرآن ونهى وذم الطرق الأخرى، وأي دليل له قسمان قسم مهذب بسيط، وقسم دقيق عميق طويل، أما البسيط فهو للعوام والمبتدئين ليس شرط عليهم التعمق والتدقيق، المهم أن يعرف المجمل من دينه، لهذا قالت المعتزلة: ونحن وإن أوجبنا المعرفة فلم نوجب منها إلا الامور المجملة ، وأما التفصيلات الدقيقة الغامضة ، فلا تجب إلا عند ورود الشبهة ، فإذا لم تقع الشبهة في نفس المكلف لم يجب عليه الخوض في التفصيلات . [شرح نهج البلاغة /ابن أبي الحديد ج**16** ص **69**] فالمعتزلة لم توجب إلا ما أوجبه الله، وعلى حسب قدرة العبد العقلية، فالله لا يكلف نفسا إلا وسعها، فليس مطلوب من الانسان الخوض في التفصيلات والتعمق في هذه المباحث بل الاكتفاء بالمجمل، وهذا في العقيدة، أما في الفقه فليس عليه النظر في الأدلة فجوزت للعامي أن يقلد في الفقه، هذا رأي المعتزلة مختصرا.

شبهة 08: القرآن في دلالة على وجود خالق مصمم ذكي فلا نحتاج المعتزلة وعلم الكلام وغيره من العلوم.

الجواب: وعند المعتزلة هذا لا يصح، وهذا هو الدور بأم عينه، السمع مفتقر إلى معرفة الله تعالى ومعرفة الله تعالى مفتقرة إلى السمع وهذا دور محض لأننا لا نعرف السمع حتى نعرف الله تعالى ولا نعرف الله تعالى حتى نعرف السمع فأنت هنا تدور في حلقة، وهذا الاستلال السمعي ينفع بين مسلم ومسلم، او عرضت عليك شبهة تتهم النبي او القرآن فيجوز الاستدلال بالسمع، لكن لايمكن أن تحاجج ملحد به، فكيف تحاجج ملحد ومشكك بكلامه سبحانه وهو ينكر وجوده أصلا، فهذه المصادرة على المطلوب:

مؤمن: الله موجود.

ملحد: أعطني دليل

المؤمن: لأنه قال في القرآن:...

فأنت لم تزد على قولك الله موجود لأنه هو قال هذا.

شبهة 09: إن المعتزلة يطعنون في الصحابة ويسبونهم ويعلنون البراءة منهم، وهم الذين نعتمد عليهم في رواية دليل السنة.

الجواب: اعلم – أطال الله بقاءك – أن المعتزلة تتولى الصـــحابة وتترضـــى عنهم، والخلاف بين المعتزلة وأهل السنة بكمن تقريبا في تعريف الصحابي، من هو الصحابي، وهذا شيخنا أبي سعد إسماعيل بن علي السمان المعتزلي له كتاب في الموافقة بين الآل والأصحاب وهو موجود بين أيدينا، وقد اختصره وهذبه شيخنا الزمخشري، وتعريف الصحابي هو ما عرّفه الشيخ الإمام القاسم بن محمد عليه السلام في كتابه الجواب المختار على مســـائل القاضـــي عبد الجبّار، فقال: ومذهبنا وهو الحق أخص من ذلك، وذلك أنا نقول: الصـحابي من طالت مجالسـته للنبي صـلى الله عليه وآله متبعاً له، يشـهد بذلك المعلوم من عرف اللغة، فمتى كان أهل الرِدَّة من بني حنيفة أصـحاب النبي صـلى الله عليه وآله وسـلم؟ ومتى كانوا محبوبين مقربين عنده صـلى الله عليه وآله؟ ومتى كان أصـحاب النبي صـلى الله عليه وآله مثل همل النعم؟ وقد بلغ المهاجرون [والأنصار]عدداً اكتفى ببعضه في قهر أهل الردة:

فالحق لا يخفى على أحدٍ .... إلا على أحدٍ لا يعرف القمر

[مجموع الإمام القاسم بن محمد عليه السلام (القسم الأول) ص 42]

وقد ردّ شـيخنا أبو القاسـم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي بعض الروايات التي تقدح في الصـحابة وبرأهم منها، فقال طعنهم بالجهل على جماعة من الصـحابة وجماعة من التابعين بإحسـان مما نبرأ نحن عن كثير منه ولا نقوله فيهم وما قالوه [قبول الأخبار ومعرفة الرجال/البلخي ج**1** ص **18**]، فالصحبة لها وزنها ولا تطلق على أي أحد ولا يجوز أنه تكون غطاء للبعض، قال شيخنا ابن أبي الحديد: ونحن نقول : أما إجماع المســلمين فحجة ، ولســنا نرتضــى ما ذكره عنا من إنه أمثل دليل لنا إن الهمم المختلفة ، والاراء المتباينة ، يســتحيل ان تتفق على غير الصــواب ، ومن نظر في كتبنا الاصــولية علم وثاقة أدلتنا على صـــحة الاجماع وكونه صـــوابا ، وحجة تحريم مخالفته ، وقد تكلمت في اعتبار الذريعة للمرتضى على ما طعن به المرتضى في أدلة الاجماع .

وأما ما ذكره من الهجوم على دار فاطمة وجمع الحطب لتحريقها فهو خبر واحد غير موثوق به ، ولا معول عليه في حق الصحابة ، بل ولا في حق أحد من المسلمين ممن ظهرت عدالته .

وأما عائشـة والزبير وطلحة فمذهبنا إنهم اخطئوا ، ثم تابوا ، وإنهم من أهل الجنة ، وإن عليا عليه السلام شهد لهم بالجنة بعد حرب الجمل .

وأما طعن الصـــحابة بعضـــهم في بعض ، فإن الخلاف الذى كان بينهم في مســـائل الاجتهاد لا يوجب إثما ، لان كل مجتهد مصيب ، وهذا أمر مذكور في كتب أصول الفقه وما كان من الخلاف خارجا

عن ذلك فالكثير من الاخبار الواردة فيه غير موثوق بها وما جاء من جهة صـــحيحة نظر فيه ورجح جانب أحد الصحابيين على قدر منزلته في الاسلام كما يروى عن عمر وأبي هريرة .

فأما على عليه الســـلام فإنه عندنا بمنزلة الرســـول صـــلى الله عليه وآله في تصـــويب قوله ، والاحتجاج بفعله ، ووجوب طاعته ، ومتى صـــح عنه إنه قد برئ من أحد من الناس برئنا منه كائنا من كان ، ولكن الشأن في تصحيح ما يروى عنه عليه السلام ، فقد أكثر الكذب عليه ، وولدت العصبية أحاديث لا اصل لها .

فأما براءته عليه الســـلام من المغيرة وعمرو بن العاص ومعاوية ، فهو عندنا معلوم جار مجرى الاخبار المتواترة ، فلذلك لا يتولاهم أصحابنا ، ولا يثنون عليهم ، وهم عند المعتزلة في مقام غير محمود ، وحاش لله ان يكون عليه الســلام ذكر من ســلف من شــيوخ المهاجرين الا بالجميل و الذكر الحســن بموجب ما تقتضـيه رئاسـته في الدين ، وإخلاصـه في طاعة رب العالمين ، ومن أحب تتبع ما روى عنه مما يوهم في الظاهر خلاف ذلك فليراجع هذا الكتاب ، أعنى شرح نهج البلاغة ، فإنا لم نترك موضعا يوهم خلاف مذهبنا إلا وأوضـحناه و فسـرناه على وجه يوافق الحق ، وبالله التوفيق . [شـرح نهج البلاغة/ابن أبي الحديد ج **20** ص **35**]

أما الكلام عن الخلفاء الأربعة فقال: اتفق شيوخنا كافه رحمهم الله ، المتقدمون منهم والمتاخرون ، والبصـريون والبغداديون ، على ان بيعه ابى بكر الصـديق بيعه صـحيحه شـرعيه ، وانها لم تكن عن نص وانما كانت بالاختيار الذى ثبت بالاجماع ، وبغير الاجماع كونه طريقا إلى الامامه .

واختلفوا في التفضـيل ، فقال قدماء البصـريين كابى عثمان عمرو بن عبيد ، وابى اسـحاق ابراهيم بن سـيار النظام ، وابى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وابى معن ثمامه بن اشـرس ، وابى محمد هشـام بن عمرو الفوطى ، وابى يعقوب يوسـف بن عبد الله الشـحام ، وجماعه غيرهم : ان ابا بكر افضـل من على عليه السلام ، وهؤلاء يجعلون ترتيب الاربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافه .

وقال البغداديون قاطبة ، قدماؤهم ومتاخروهم ، كابى سهل بشر بن المعتمر ، وابى موسى عيسى بن صـبيح ، وابى عبد الله جعفر بن مبشـر ، وابى جعفر الاسـكافي ، وابى الحسـين الخياط ، وابى القاسـم عبد الله بن محمود البلخى وتلامذته ان عليا عليه السلام افضل من ابى بكر .

وإلى هذا المذهب ذهب من البصـريين أبو على محمد بن عبد الوهاب الجبائى اخيرا وكان من قبل من المتوقفين ، كان يميل إلى التفضيل ولا يصرح به ، وإذا صنف ذهب إلى الوقف في مصنفاته .

وقال في كثير من تصانيفه : ان صح خبر الطائر فعلى افضل.

ثم ان قاضى القضاه رحمه الله ذكر في شرح " المقالات " لابي القاسم البلخى ان ابا على رحمه الله ما مات حتى قال بتفضيل على عليه السلام ، وقال انه نقل ذلك عنه سماعا ، ولم يوجد في شئ من مصنفاته .

وقال أيضا : إن ابا على رحمه الله يوم مات استدنى ابنه ابا هاشم إليه ، – وكان قد ضعف عن رفع الصوت – فالقى إليه اشياء ، من جملتها القول بتفضيل على عليه السلام .

وممن ذهب من البصريين إلى تفضيله عليه السلام الشيخ أبو عبد الله الحسين بن على البصري رضى الله عنه ، كان متحققا بتفضيله ، ومبالغا في ذلك وصنف فيه كتابا مفردا .

وممن ذهب إلى تفضيله عليه السلام من البصريين قاضى القضاه أبو الحسن عبد الجبار بن احمد رحمه الله ، ذكر ابن متويه عنه في كتاب " الكفايه " في علم الكلام انه كان من المتوقفين بين على عليه السلام وابى بكر ، ثم قطع على تفضيل على عليه السلام بكامل المنزله .

ومن البصريين الذاهبين إلى تفضيله عليه السلام أبو محمد الحسن بن متويه صاحب " التذكره " نص في كتاب " الكفايه " على تفضيله عليه السلام على ابى بكر ، احتج لذلك ، واطال في الاحتجاج .

فهذان المذهبان كما عرفت .

وذهب كثير من الشيوخ رحمهم الله إلى التوقف فيهما ، وهو قول ابى حذيفه واصل بن عطاء ، وابى الهذيل محمد بن الهذيل العلاف ، من المتقدمين .

وهما – وان ذهبا إلى التوقف بينه عليه السلام وبين ابى بكر وعمر – قاطعان على تفضيله على عثمان .

ومن الذاهبين إلى الوقف الشيخ أبو هاشم عبد السلام بن أبى على رحمهما الله ، والشيخ أبو الحسين محمد بن على بن الطيب البصري رحمه الله .

واما نحن فنذهب إلى ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون ، من تفضيله عليه السلام .

وقد ذكرنا في كتبنا الكلامية ما معنى الافضل ، وهل المراد به الاكثر ثوابا أو الاجمع لمزايا الفضل والخلال الحميده ، وبينا انه عليه السلام افضل على التفسيرين معا .

وليس هذا الكتاب موضوعا لذكر الحجاج في ذلك أو في غيره من المباحث الكلامية لنذكره ، ولهذا موضع هو املك به .

واما القول في البغاه عليه والخوارج ، فعلى ما اذكره لك : اما اصـــحاب الجمل فهم عند اصـــحابنا هالكون كلهم الا عائشـــة وطلحه والزبير ، (رحمهم الله) فانهم تابوا ، ولو لا التوبة لحكم لهم بالنار لاصرارهم على البغى .

واما عسـكر الشـام بصـفين فانهم هالكون كلهم عند اصـحابنا لا يحكم لاحد منهم الا بالنار ، لاصرارهم على البغى وموتهم عليه ، رؤساؤهم والاتباع جميعا .

واما الخوارج فانهم مرقوا عن الدين بالخبر النبوى المجمع عليه ، ولا يختلف اصـــحابنا في انهم من اهل النار .

وجملة الامر ان اصـحابنا يحكمون بالنار لكل فاسـق مات على فسـقه ، ولا ريب في ان الباغى على الامام الحق والخارج عليه بشبهه أو بغير شبهه فاسق ، وليس هذا مما يخصون به عليا عليه السلام ، فلو خرج قوم من المسـلمين على غيره من ائمه الاسـلام العدول لكان حكمهم حكم من خرج على على صلوات الله عليه .

وكان شيخنا أبو القاسم البلخى إذا ذكر عنده عبد الله بن الزبير ، يقول : لا خير فيه .

وقال مرة : لا يعجبنى صلاته وصومه ، وليسا بنافعين له مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام : " لا يبغضك الا منافق " .

وقال أبو عبد الله البصري رحمه الله لما سئل عنه : ما صح عندي انه تاب من يوم الجمل ، ولكنه استكثر مما كان عليه .

فهذه هي المذاهب والاقوال ، اما الاستدلال عليها فهو مذكور في الكتب الموضوعه لهذا الفن .
[شرح نهج البلاغة ج1 ص 10]

فهذا مختصـــر رأي جمهور القدماء والمتأخرين من المعتزلة، وهو رأي معتدل قرآني عقلاني، دون افراط ولا تفريط، فإن قيل ألم يطعن الجاحظ والنظّام في ابو هريرة؟ وبعض الصحابة؟

قلنا هذا نقله عنهم ابن أبي الحديد ويبدو أنه نقله من كتابه مباشرة قد يثبت هذا عنهم نعم، لكن هذا ليس رأي الجمهور فجمهور المعتزلة يروي عن أبي هريرة، القاضـي يروي عنه الحاكم الجشـمي كذلك أبو الحسين البصري والسمان وحتى الجاحظ في كتبه أغلب كتب المعتزلة تروي عنه، أما بخصوص معاوية كما ذكرنا فأغلب المعتزلة تتبرأ منه، بين من يراه فاسق ومن يراه كافر، فشيخنا ابو بكر عبد الرحمن بن كيسان الاصمّ كان يصوب معاوية ويعتذر له، والخياط كان متوقف فيه حسب ما ذكر الزمخشري، وأتباع ابراهيم النظّام كانوا لا يذكرون الصـحابة بسـوء، قال الرازي الأشـعري: ولا يذكرون الصـحابة ولا عليا

رضى بسوء [اعتقادات فرق المسلمين والمشركين/الفخر الرازي ص **42/41**] وكل الباحثين حول المعتزلة يعلمون أنهم متفقين حول الأصول الخمسة، لكن قد يختلفون حول قضايا أخرى، كاختلافهم في بعض الصحابة، وفي الإرادة، وكذلك في دقيق الكلام، ولا يحل لأحد أن يحمل كلام رجل أو اثنان ينتسبان لفرقة على أنه رأي كل الفرقة فهذا ليس أسلوبا علميا ولا يصح عقلا.

شبهات ومغالطات حول التوحيد

شبهة 10: إن المعتزلة ينكرون الصفات، يقولون ليس لله حياة ولا إرادة ولا قوة ولا سمع ولا بصر، ويقولون قادر بلا قدرة عالم بلا علم..الخ ثم يقولون أن كل هذه هي الذات وهنا تناقض.

الجواب: اعلم – أطال الله بقاءك – أن قول المعتزلة أن الله يستحق صفات الذات لذاته، أي عالم بعلم هو هو لا عالم بعلم ..الخ أي أن هذه الصفات على رغم تعدّد مفاهيمها في الصعيد الذهني و الاعتباري، فإنّها تشير إلى مصداق و وجود واحد في الواقع الخارجي، و ذلك الوجود الواحد هو الذات الإلهية، و إنّ لله تعالى حقيقة واحدة، و تعتبر صفاته الذاتية كلّها مفاهيم تعبّر عن مصداق واحد، هو الله تعالى.

و المقصود من القول: بأنّ "العلم" نفس الذات، و "القدرة" نفس الذات هو: أنّ مصداق "العلم" ومصداق "القدرة" في الله تعالى واحد رغم مغايرة مفهوم "العلم" لمفهوم "القدرة".

و الصحيح هو القول بأنّ هذين المفهومين يطلقان على مصداق واحد، و لا إشكال في إطلاق مفاهيم متعدّدة على مصداق واحد.

فالله تعالى حقيقة واحدة، و تعتبر صفاته الذاتية كلّها مفاهيم تعبّر عن مصداق واحد، هو الله تعالى.

ثم ان المقصود من القول بأنّ الله عالم لذاته : أنّ مصداق "العلم" و مصداق "الذات" واحد، و ليس المقصود: أنّ مفهوم "العلم" و مفهوم "الذات" واحد، فلا يصح استعمال مفهوم "العلم" بدل مفهوم "الذات" فيما لو كان المقصود الإشارة إلى مفهوم "الذات" لأنّ ما يفهم من "العلم" غير ما يفهم من "لفظ الجلالة.. [الشيخ صالح الكرباسي / كيف تكون صفات الله هي عين ذاته بينما عين كل صفة تختلف عن عين الصفة الاخرى؟ / **https://www.islam4u.com**]، وقلنا: لو كان حيا بحياة ، والحياة لا يصح الإدراك بها إلا بعد استعمال محلها في الإدراك ضربا من الاستعمال ، لوجب أن يكون القديم

تعالى جسما ، وذلك محال، وكذلك الكلام في القدرة ، لأن القدرة لا يصح الفعل بها إلا بعد استعمال محلها في الفعل أو في سببه ضربا من الاستعمال ، فيجب أن يكون الله تعالى جسما محلا للأعراض ، وذلك لا يجوز، ونضرب مثلا بصفة العلم: وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون عالما بعلم ، هو أن هذه الصفة واجبة لله تعالى ، والصفة متى وجبت استغنت بوجوبها عن العلة.

وهذه الدلالة مبنية على أصلين ، أحدهما ، هو أن هذه الصفة واجبة لله تعالى ، والثاني ، أن الصفة متى وجبت بوجوبها عن العلة.

أما الذي يدل على أن هذه الصفة واجبة لله تعالى ، فهو أنها لو لم تكن واجبة لكانت جائزة ، وهذا يوجب أن يكون القديم تعالى عالما بعلم محدث ، وقد أبطلنا ذلك من قبل.

وأما الذي يدل على أن الصفة متى وجبت استغنت بوجوبها عن العلة فصفة العلة ، فإنها لما كانت واجبة استغنت بوجوبها عن العلة ، فكل ما شاركها في الوجوب وجب أن يشاركها في الاستغناء عن العلة. [شرح الأصول الخمسة تحقيق سمير مصطفى رباب ص **130**] وقد أثبتنا أنه تعالى يستحق هذه الصفات لذاته، لا يحتاج علم ولا قدرة أن تحل به، ولو كان قادرا بقدرة عالم بعلم لكان محتاجا الى هذا العلم والقدرة وهذا باطل.

شبهة 11: المعتزلة تنكر أن يكون جسم لا كالأجسام بينما تقول شيء لا كالأشياء وهذا تناقض

الجواب: هناك فرق شاسع بين القولين، لأنك إذا قلت جسمٌ أثبته مثلاً للأجسام، فإذا قلت لا كالأجسام نفيت ما أثبت، وقولنا شيء يقع على المختلف وعلى المتوافق والمتضاد، فإذا قلنا لا كالأشياء لم نكن مناقضين، فلا نعقل الجسم إلا المحدود وله جهة وطول وعرض فإن قلت لا كالأجسام قلت المحال عقلا وتصورا، وهذا محال وباطل، أما قولنا أن الله شيء لا كالأشياء فهو ما قاله الله عن نفسه، قال تعالى: (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادةً قُلِ اللهِ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرَى قُل لاَّ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ) فال سبحانه أنه شيء أي موجود، ثم نفى أن يكون كالأشياء فقال: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ) ولم يقل الله أنه جسم أو لا كالأجسام بل نفى هذا.

شـــبهة 12: إن موقف المعتزلة من الصـفات الإلهية يُوصـلهم إلى نقض مبدأ التوحيد، و القول بتعدد الآلهة كالنصـارى و أمثالهم. لأن قولهم: إن الصـفات عين الذات، و إنها لذاته، و أن صـفة العلم هي الله، و القدرة هي الله، و صـفة الحياة هي الله، عقيدة النصـارى في التثليث هي أنهم يعتقدون بوجود ثلاث ذوات كل واحدة هي إله بذاتها، و لا يعتقدون بوجود إله واحد له ثلاثة صفات.

الجواب: إعلم أنار الله بصيرتك أن هذه الأقوال من تشنيعات وجهالات المخالفين وعلى رأسهم الدكتور علال صـاحب كتاب جناية المعتزلة والذي لم يجني سـوى على نفسـه، لأن هناك صـفات محدثة وصفات قديمة، نحن نقول إن الصفات المحدثة لا يؤدي إلى تعدد الذات، الذات لا تتعدد بتعدد أوصافه، فإن الجوهر الواحد وإن كان موصـــوفا بكونه جوهرا ومتحيزا وموجودا وكائنا في جهة ، فإنه لا يتعدد بتعدد هذه الأوصاف ولا يخرج عن كونه واحدا، هكذا قال قاضي القضاة في فصل رده على النصارى، أما إذا كانت الصـفات قديمة فبالضـرورة تؤدي إلى تعدد القدماء لما بينا حول الاشـتراك في القدم سـابقا، واعلم أن أقرب ما يحمل عليه كلام النصـــارى هو هذا الوجه ، وعلى هذا جعل شـــيوخنا رحمهمالله هذا الوضع وجها من المضاهاة بين الكلابية وبين القوم.

الذي نعقل من كلام للنصـــــارى أن يقولوا في التثليث أنه ثلاثة آلهة، ويقولوا واحدٌ له ثلاث صـــفات، فإما أن يقولوا ثلاثة في الحقيقة واحدٌ في الحقيقة فيســـتحيل ويتناقض ولا يعقل، والمعقول من الاتحاد الحلول أو المجاورة، فأما أن يقال يصـــير الشـــيئان شـــيئاً واحداً والقديم محدثاً والمحدث قديماً فغير معقول.

فإن قالوا بثلاثة آلهة، فما بيَّنا في نفينا الاثنين يُبطل قولهم، وإن أثبتوا ثلاث صـــــفات قديمة، فما بيَّنا في الكلام على الكلابية يُبطل قولهم، وإن قالوا بالمجاورة فذاك من خاصـة الجسـم، وقد بينا أنه ليس بجسم.

فإن قالوا: كل فيه، فذاك من صفة العرض، وقد بينا أنه ليس بعرض. كذا قال القاضي.

وكلمة أقنوم هي عند النصـــارى صـــفة، قال مات ســـليك (**Matt Slick**) رئيس ومؤســـس علم الدفاع عن العقائد المسـيحية والبحث العلمي: إنّ الكون يحتوى على ثلاثة أبعاد ثابته و هى : المسـاحة والزمن والمادة المســاحة تشــتمل على الطول، العرض، والأرتفاع فمثلاً أنت تذكر هذا الشــكل ثلاثى الأبعاد (**D3**) أى أنه له طول وعرض وأرتفاع – ثالوث (ثلاثة صـــفات) – وبالتالى كلّ سمة من الثلاث سمات هى جزء من المساحة و الثلاثة معاً واحد وهى المساحة .

كلمة أقنوم هى صــفة، الله ليس ثلاثة او أثنين بل هو إله واحد ، فلننظر بتأمل للآقانيم الثلاثة ، الله الآب كائن (من الكينونة) بذاته ، الآبن هو عقل الله الناطق ، و هو حى بروحة الذى هو الروح القدس .. إذن فهى صفات متحدة و هى الله الواحد الكامل .

آليس الله كائن بذاته حى بلا فناء يســتطيع الكلام، الخ. ، فالله جامع لهذه الصــفات و هذا لا يعنى تعدده ، وبالتالى عدم أستطاعتنا فصل هذه الصفات عن الله يؤكد وحدته الفريدة.

وهذه عينها عقيدة المخالفين وصاحب كتاب جناية المعتزلة التي يتهم المعتزلة بها، فهؤلاء النصارى يقولون بصفات قديمة مع الله وكذا صاحب الكتاب ذاك. [https://carm.org/ هل الثالوث ممكن]

شــبهة 13: إن قول المعتزلة المعدوم شيء قول فاسد فعبروا عن المعدوم بشيء والعالم في حال عدمه كهو في حال وجوده، وأن الله لم يتقدم الأشياء في كونها أشياء، وبهذا يقولون بقدم العالم

الجواب: اعلم – أطال الله بقاءك – أن المعتزلة تقول بحدوث العالم وتؤكد عليه في كل كتبها الكلامية وحتى كتب التفسير، والمراد بقولهم شيء هو أنه معلوم في العقل لا أنه مادي، أي ابستمولوجيا لا انطولوجيا، ونصــر هذا الكلام الفيزيائي باســل الطائي وغيره من العقلاء، يقول باســل الطائي: ومن الجدير بالذكر أن الدكتور حسام الدين الآلوسي أنجز بحثاً موسعاً ومتقدماً عن مفهوم العدم والمعدوم عند المعتزلة أجاد فيه وكشف عن حقيقة أن قول المعتزلة بشيءية العدم لا تعني القول بقدم العالم بأي شكل من الأشــكال وأي حال من الأحوال، مفنداً في ثنايا ذلك البحث اتهامات مؤرخي الفكر الفلســفي الإسـلامي قدمائهم ومحدثيهم. ونحن نؤيد هنا ما ذهب إليه الآلوسـي من رأي سـديد في بحثه ذاك. ولمن أراد أن يفهم رأينا في المسـألة فليأخذ بما أورده الآلوســي في بحثه المذكور مضـيفاً إليه الإيضـاحات التي أوردتها آنفاً من أن للمعدوم عند المعتزلة وجود ابســتمولوجي معرفي وليس له وجود أنطولوجي، فهذه مسألة مفصلية في تحقيق الفهم الصحيح لمقاصدهم. وهذا مما يؤسس للقول بالامكان **Contingency** أي إمكان أن يوجد أي شيء يتوافق بوجوده مع بنية العالم الشامل المنطقية القائمة فعلاً. وهذا الإمكان (الجواز/الإحتمال) هو ركيزة من ركائز مبادئ المتكلمين، فشــرعا وعقلا لا يجود مانع من هذا، بل هو الصواب.

شبهات ومغالطات حول العدل

شبهة 14: إن المعتزلة يقولون أنهم يخلقون أفعالهم ولا خالق إلا الله وهذا شرك

الجواب: نجيب ونقول: هذه الشـــبهة يطرحها المخالفين وهي باطلة، من وجوه، أولا إن من مشـايخنا من يقول أن أفعال العباد حادثة من جهتهم لكن يمتنع من قول أنهم خالقين لأفعالهم لأن الخلق من جهة الله فقط، وهذا غير صحيح، وغرض المعتزلة من القول بأن أفعال العبادة حادثة من جهتهم أو مخلوقة من جهتهم تنزيه الله من الظلم والقبائح، فعند المعتزلة الله لا يخلق الكفر في العبد ثم ينهاه عنه، وأنه يخلق فيه الكفر ثم يخلق فيه الايمان، ومحال أن يخلق الله سب نفسه، وكذا، وقال القرشي: اعلم أن الخلق في اللغة هو التقدير، يقال: خلقت الأديم، هل يجيء منه مظهره أم لا، ومنه قول الشاعر:

ولا يائط بأيدي الخالقين .... ولا أبدى الخوالق إلا حبذ الأدم

وقال زهير:

ولأنت تقري ما خلقت وبعض القوم يخلق لا يفر

أي إذا قدرت قطعت مبالغة في أنه إذا عزم فعل وقول الحجاج:

إني إذا وعدت وفيت ....وإذا خلقت فريت

وقال تعالى: {إذ تخلق من الطين كهيئة الطير} أي تقدر، وقال: {فتبارك الله أحسن الخالقين} أي المقدرين} وقال تعالى: {ويخلقون إفكاً} أي تقدرونه، وفي الاصطلاح: قيل إيجاد الفعل مطابقاً للمصلحة من غير زيادة ولا نقصان.

وقيل: إيجاد الفعل مخترعاً وكله حســن، ولهذا لا يصــح طلاق لفظ الخالق إلا على الله تعالى. [منهاج المتقين في علم الكلام/القرشـــي ص 497] فأطلق الله لفظ الخلق على عباده وهذا معروف في لغة العرب أيضا، والمقصود من الخلق ليس الخلق من العدم، الخلق المادي، فهذا لا يقدر عليه إلا الله، والله لا يخلق محتاجا لقدرة وعلم، والانســان يحدث افعاله بقدرة محدثة فيه وبعلم محدث فيه، ال أبو الحسين: العلم بأنا محدثون لأفعالنا ضـروري لا مجال للشـك فيه؛ لأن العقلاء يعلمون بعقولهم حسـن الأمر بها والنهي عنها والترغيب والترهيب والمدح والذم، ويعللون ذلك بكونه فعله، وكل ذلك فرع على أنهم محدثون لها، ومحال أن يعلم الفرع ضرورة والأصل استدلالاً.

وقد استدل سائر الشـيوخ بوجوه من الأدلة، منها: أن أفعالنا توجد بحسـب قصـودنا ودواعينا، وتنتفي بحسـب كراهتنا وصـوارفنا مع سـلامة الحال تحقيقاً أو تقديراً، فلولا أنها من فعلنا لما وجب فيها ذلك، وهذان أصـلان، أما الأول فدليله أن أحدنا متى اعتقد أو ظن أن له في الفعل جلب نفع أو دفع ضـــرر وهو قارد عليه غير ممنوع منه فإنه يقع منه لا محالة حتى انه لو لم يقع علمنا أنه غير قادر، وبهذه

الطريقة علمنا أن العرب عجزوا عن معارضة القرآن، وكذلك إذا توفرت صوارفه بأن يعتقد أو يظن أن في الفعل جلب ضـــرر أو فوت نفع وهو قادر عليه وغير ملجأ إلى فعله فإنه لا يفعله وهذا معلوم ضرورة.

وأما الأصل الثاني وهو أنها لو لم تكن من فعلنا لما وجبت فيها هذه القضية فدليله أنها لو كانت من فعل الله لجرت مجرى الصـــور والأولوان والأمراض وحركة المرتعش ونحو ذلك مما علمنا أن العلة في تعذره أنه لا يقف على أحوالنا بل يوجد، وإن كرهناه ويعتقد وإن أردناه وكذلك أفعال غيرنا لما لم تكن من فعلنا لم تقف على أحوالنا.

قال القاضي في شرح الأصول: دليل آخر من جهة السمع قوله تعالى : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) [الســـجدة : 7] ، وقد قرئ «خلقه» ، وكلا القراءتين تدل على أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم.

ووجه الاستدلال به أنه لا يخلو : إما أن يكون المراد به ، أن جميع ما فعله الله

تعالى فهو إحسان ، أو المراد به أن جميعه حسن. لا يجوز أن يكون المراد به الإحسان ، لأن في أفعاله تعالى ما لا يكون إحسانا كالعقاب ، فليس إلا أن المراد به الحسن على ما نقوله.

إذا ثبت هذا ، ومعلوم أن أفعال العباد تشتمل على الحسن والقبيح ، فلا يجوز أن تكون مضافة إلى الله تعالى.

ومما يستدل به أيضا قوله تعالى : (صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ) [النمل : 88]. بين الله تعالى أن أفعاله كلها متقنة ، والإتقان يتضمن الاحكام والحسن جميعا ، حتى لو كان محكما ولا يكون حسنا لكان لا يوصف بالإتقان. ألا ترى أن أحدنا لو تكلم بكلام فصيح يشتمل على الفحش ، فإنه وإن وصف بالإحكام لا يوصف بالإتقان.

قد بيّنا هذا مختصرا، فهذا مبحث كلامي طويل، وهدفنا بيان سوء الفهم وليس عقد فصل في هذه المسألة الخلافية التي تحتاج بحث منفرد، ومن أراد الإطلاع عليه بكتب المعتزلة الكلامية.

شبهة 15: إن المعتزلة يقولون أن العقل يحسن ويقبح الأفعال، فإذا كان هذا صحيح فما فائدة الوحي؟ ويقولون أن الحسن والقبح ذاتيان.

الجواب: نجيب ونقول: هذا سـوء فهم منتشـر بين كثير من الباحثين، أما أهل التوحيد والعدل فقد اتفقوا على حسـن الشـيء وقبحه بمعنى صـفة الكمال والنقص كالعلم والجهل، وبمعنى الملائمة للغرض وعدمها كالعدل والظلم.

وبالجملة كلما يستحق عليه المدح والذم في فطر العقول ومجاري العادات فإن ذلك يدرك بالعقل ورد الشرع أم لا بلا نزاع.

وأما محل النزاع ففي تعليق الشـارع المدح والثواب لحكمته بما هو حسـن في علمه سـواء أدرك العقل ذلك كالعدل والإحسان أم لم يدركه كصوم آخر يوم من رمضان، وفي تعليق الذم والعقاب لحكمته بما هو قبيح في علمه سـواء أدرك العقل ذلك كنحو الظلم والعدوان أم لا كصـوم أول يوم من شـوال [البيان الصريح والبرهان الصحيح في مسألة التحسين والتقبيح] ومقصود المعتزلة والزيدية من القول بالتحسـين والتقبيح العقليين تنزيه الذات الإلهية وأن الله عدل حكيم لا يفعل القبيح، وقال القرشـي في المنهاج: فقد عرفت انقسام الأفعال إلى عقلي وشرعي، فأما العقليات فتجب لوجوه يقع عليها من نحو كونها قضاء دين أو رد وديعة أو شكر منعم أو دفع ضرر ويقبح لوجوه يقع عليها من نحو كونها ظلماً وعبثاً وجلب ضـرر ومفسـدة ونحو ذلك، وتحسـن لحصـول غرضٍ فيها وتعريها عن سـائر وجوه القبح بحسب الخلاف المتقدم.

وأما الشرعيات فيحسن عند غير أبي علي لكونها مصالح وإلطافاً في العقليات العمليات احترازاً من نحو المعرفة، فما كان لطفاً في واجب فهو واجب كالفرائض وما كان لطفاً في مندوب فهو مندوب كالنوافل بحسب خلاف في النوافل سيأتي في باب التكليف ويقبح عند غير أبي علي لكونها مفاسد في العقليات العمليات. وقال أبو علي: يجب لمنعها من القبيح، ويقبح لمنعها من الواجب.

واعلم أن معنى كون هذه المحسنات والمقبحات شرعية أنا علمنا حسنها وقبحها بالشرع، وليس المراد أن الشـرع جعلها حسـنة أو قبيحة، فإن ذلك عندنا غير واقف على اختيار مختار لولا هذا لما حسن التكليف. ومن هنا قال أصحابنا إن العلم بأصول المحسنات والمقبحات ضروري أرادوا بذلك أنا نعلم بالضـرورة قبح كل مفسـدة في الدين وحسـن كل مصـلحة فيه في الدين على الجملة، فإذا كان في الأفعال ما هو مصـلحة وفيها ما هو مفسـدة ولم تقف عقولنا على العلم بذلك وقد علمنا بدليل العقل أن الله لا يأمر إلا بالمصلحة ولا ينهى إلا عن المفسدة، فمتى عرفنا ذلك بالشرع ألحقناه بالجملة المقررة ولم يكن من جهة الشـرع إلا التعريف فقط كما نعلم بالضـرورة وجوب دفع الضـرر عن النفس، فمتى عرفنا الطبيب أن في بعض المأكولات ضـرراً وجب علينا اجتنابه، ولم يكن منه إلا التعريف، وبمثل هذا

نجيب على البراهمة حيث قالوا: إن جاء الأنبياء بما يوافق العقل ففي العقل عنهم غنية وإن جاءوا بما يخالفه وجب رده، فقلنا: جاء الأنبياء بتعريف المصالح والمفاسد التي لم يفق العقل على معرفتها، وقد تقرر في العقل حسن المصالح وقبح المفاسد وهذا واضح كما ترى، ولا نلتفت إلى ما يشنع به أهل الزيغ من قولهم أن المعتزلة تزعم أنه يعرف بالعقل وجوب الصلاة فإن المعتزلة إنما قالوا يعلم بالعقل حسن حسَن كل مصلحة وقبح كل مفسدة، فإما أن الصلاة مصلحة والخمر مفسدة فلا يعلم بالعقل.

أما قول قائل بأن المعتزلة تقول بأحن الحسن والقبح ذاتيان، فهذا قول البغدادية من المعتزلة، ورفضت هذا البصرية والزيدية وهذا رأي المتأخرين، الذي عليه أهل التوحيد والعدل في مسألة التحسين والتقبيح العقليين: أن الحسن والقبح ليسا ذاتيان، وهذا ما ما ذكره الشيخ أبو عبد الله البصري: أنه لا وجه للحسن لمكانه بكونه حسناً، وإنما يحصل بحصول غرض فيه، وتعريه عن سائر وجوه القبيح، وهو الذي عليه الجمهور، قال المتوكل بالله في لب الأساس في علم الكلام: اعلم أن الحسن: ما لا عقاب عليه. والقبيح: ضده، وي زاد على بعض الوجوه. وهما اعتباريان لا ذاتيان؛ إذ الفعل قد يكون حسناً كالسجود لله سبحانه، وقد يكون قبيحاً باعتبار كالسجود للصنم، ولا يقبح الفعل مطلقاً إلا لوقوعه على وجه من الظلم ونحوه؛ إذ الأصل في مطلق الأفعال الإباحة، ويحسن إذا عري عن وجه القبح؛ إذ لا واسطة بينهما. .لهذا كان شيخنا أبو الهذيل العلاّف يرى الكذب يحسن اذا كان من اجل دفع ضرر او مصلحة للأمة أو حماية العرض والنفس والمال، هو من المتأخرين.

شبهة 16: المعتزلة تجعل قدرة الله مقيدة وتقول الله لا يقدر على الظلم.

الجواب: قلت: هذا ليس قول جمهور المعتزلة، بل هو قول النظّام وعلى ما أظن قول الجاحظ والاسواري أيضا، وليس مرادهم تقييد قدرة الله بالتنزيهه، فهم يرون أن الظلم لا يقع إلا من جسم يشتهي محتاج، والله منزه عن هذا إذا هذا محال على الله أن يظلم، كما هو منزه عن الزوجة والابن فهو منزه عن الظلم، ومن المعتزلة المعاصرة من يذهب إلى قول النظّام الدكتور محمد رياض، وقدرة الله تتعلق بالممكنات لا المحالات، هذا مقصودهم والله أعلم، أما جمهور المعتزلة فيقولون: يقدر على القبيح ولا يفعله، فهو سبحانه عالم بقبح القبيح ومستغن عنه وعالم باستغنائه عنه فيحصل له العلم بكونه عدلا حكيما ، لا يفعل القبيح ، ولا يخل بالواجب ، ولا يأمر بالقبيح ، ولا ينهى عن الحسن ، وأن أفعاله كلها حسنة.

شبهات ومغالطات حول الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين

شـــبهة 17: المعتزلة تقول مرتكب الكبيرة في النار مخلد فيها وهو نفس حكم الكافر فلا فرق بينهم وبين الخوارج.

الجواب: المعتزلة لا تطلق على مرتكب الكبيرة بأنه مخلد هكذا، وتقول أن مرتكب الكبيرة الذي تاب وأناب فهو من أهل الجنة بأنه تاب قبل موته، أما مرتكب الكبيرة الذي مات وهو مصر على المعصــية ولم يتب فهذا هو المخلد بنص كتاب الله، والفرق بين مرتكب الكبار والكافر فرق شــاســع، مرتكب الكبائر في منزلة بين منزلتين، لا يحسب مع المؤمنين ولا مع الكفار، هو فاسق، لأن الإيمان اسم للمدح ومرتكب الكبائر المعتدي على حدود الله لا يمدح، قال تعالى واصـــفا المؤمنين: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} [الأنفال : 2] إلى قوله: {أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} [الأنفال : 4] ومرتكب الكبائر لو وجل قلبه وازداد ايمانا لما ارتكب الكبائر ، فوجب ألا نســميه مؤمنا كالصــالحين، بل فاسـق، هو مؤمن بالله ورسـوله وبشـريعته، والإسـلام اعتقاد وعمل، وليس بكافر لانه لا تجري عليه احكام الكفار كالجزية والمحاربة والسبي وأن لا يدفن في مقابر المسلمين ولا يصلى عليه، فهو فاسق، قال القاضي: وهنا طريقة أخرى مركبة من السمع وتحريرها هو أن العاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يعفى عنه ، أو لا يعفى عنه ، فإن لم يعف عنه فقد بقي في النار خالدا ، وهو الذي نقوله ، وإن عفي عنه فلا يخلو إما أن يدخل الجنة أولا ، فإن لم يدخل الجنة لم يصـــح لأنه لا دار بين الجنة والنار ، فإذا لم يكن في النار وجب أن يكون في الجنة لا محالة. وإذا دخل الجنة فلا يخلو ، إما أن يدخلها مثابا أو متفضـــلا عليه ، لا يجوز أن يدخل الجنة متفضـــلا عليه لأن الأمة اتفقت على أن المكلف إذا دخل الجنة فلا بد من أن يكون حاله متميزا عن حال الولدان المخلدين وعن حال الأطفال والمجانين ، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثابا لأنه غير مســتحق ، وإثابة من لا يســتحق الثواب قبيح ، والله تعالى لا يفعل القبيح.

فإن قيل : ومن أين أن إثابة من لا يستحق الثواب قبيح؟

قلنا : لأن الثواب إنما يســتحق على طريقة التعظيم والإجلال ، وما هذا ســبيله لا يحســن دون الاســتحقاق ، ولهذا فإنه لا يحســن من الواحد منا أن يعظم أجنبيا على الحد الذي يعظم والده ، وأن يعظم والده على الحد الذي يعظم به النبي صــلىاللهعليهوســلم ، وأن يعظم النبي على الحد الذي يعظم

ربّ العزة. [شرح الأصول الخمسة ص 450] وقد قال الله: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} [النساء : 93] فإن قيل: هو المستحل لقتله، فيستحق الخلود لأجل كفره، وهذا لا يصح؛ لأن الوعيد حينئذ يتعلق بالكفر، ولأنه معطوف على قوله: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ" دل أن القاتل مؤمن، وقيل: هو في كل قاتل قصد القتل، وهو الصحيح؛ لأنه علق الوعيد بالقتل "فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ" يعني جزاء القتل، يعني أن يعاقب بنار جهنم على القطع، عن ابن عباس وابن مسعود، وعليه أكثر أهل العلم. [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج3 ص 1694]

وقال تعالى: {إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (14)} [الانفطار : 13 - 14] وتدل الآية على قولنا في الوعيد من جهات:

أحدها: أنه فصل بين البرّ والفاجر، فدل أن الفجار ليسوا من الأبرار، خلاف قول المرجئة.

ومنها: أنه عم جميع الفجار ولم يخص، ولا فاجر إلا ويدخل تحت الآية، خلاف قولهم.

ومنها: قوله: (لَفِي جَحِيمٍ) فلم يثبت لهم مكانًا غيره.

ومنها: قوله: (وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ) فدل على الدوام.

ويدل قوله: (لَا تَمْلِكُ) أن أحدًا لا يملك دفع العذاب من المستحق.

ومتى قيل: أراد بالفجار الكفار؟

فلنا عنه أجوبة:

أحدها: أنه لو صح ما قال لدخل بعض الفجار الجنة، ولكانوا من الأبرار، وهذا خلاف الآية.

وثانيها: أن الآية عامة.

وثالثها: أنها في أهل القبلة بالاتفاق، ولو تناول الكفار لما كانوا؛ لأن الفجور اسم لجميع المعاصي.

وذكر أبو مسلم أن من يدعي التخصيص في مثل هذا لا يبعد قوله؛ لأن ما تقدم كلام في المكذبين، وإن كان الأصل هو العموم.

وجوابنا أن المعتبر عموم اللفظ، لا ما تقدم.

واختلفوا، هل يجوز تخصيص هذا الخبر؟

قيل: لا؛ لأنه خبر، فتخصيصه يؤدي إلى الكذب.

وقيل: بل يصح؛ لأن ما يصح أن يستثنى بدليل متصل جاز بدليل منفصل، وهو الصحيح.

وذكر أبو علي أنه لا يصح فيه التخصيص، كما لا يصح في قوله: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ). [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج10 ص 7315] وهذا ما أكدته الأخبار، قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ " وقال: " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ " وقال: " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ " وقال: " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ " وقال: " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ " وقال: " مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا "

والموضوع يحتاج بحث منفرد، وهدفنا نقد الشبهة.

شبهة 18: القول بالمنزلة بين المنزلتين انما هو من بدع المعتزلة لم يقل بهذا أحد قبلهم.

الجواب: إعلم أيدك الله أن هذا القول شائع جدا، وغرضه طمس علم أهل البيت، وقد صدق الفقيه العزي حين قال في الكاشف الأمين: إذا تكلموا في مسألة من مسائل الجبر لم يحكوا فيها الخلاف ولم ينسبوه إلا إلى المعتزلة، ويعرضون عن الالتفات إلى مذاهب العترة الطاهرة شموس الدنيا وشفعاء الآخرة سلام الله عليهم.

كانت الأقوال المطروحة ثلاثة لا غير، قول المرجئة وقول الخوارج وقول آل البيت، ومذهب المعتزلة هو مذهب آل البيت الذي أخذ منهم واصل هذه المقالة وما كان منه إلا التشدد، فإن قيل لما لم ينتشر قبلا؟ قيل له: معلوم أن أل البيت حوربوا وحوربت علومهم وأراد الظلمة أن يطمسوا نورهم {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ} [التوبة : 32] فمالك بن أنس ترك الرواية عن جعفر الصادق عليه السلام خوفا من جبابرة بني أمية في فترتهم، قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن مصعب بن عبد الله الزبيري : سمعت الدراوردي يقول : لم يرو مالك عن جعفر حتى ظهر أمر بني العباس [تهذيب الكمال في أسماء الرجال 1-11 ج2 ص 278] قال الذهبي : " أَبُو فَرْوَةَ يَزِيْدُ بنُ مُحَمَّدٍ الرُّهَاوِيُّ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُوْلُ لِعِيْسَى بنِ يُوْنُسَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الأَوْزَاعِيُّ أَوْ سُفْيَانُ؟

فَقَالَ: وَأَيْنَ أَنْتَ مِنْ سُفْيَانَ؟

قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو! ذَهَبَتْ بِكَ العِرَاقِيَّةُ، الأَوْزَاعِيُّ، فِقْهُهُ، وَفَضْلُه، وَعِلْمُه.

فَغَضِبَ، وَقَالَ: أَتُرَانِي أُؤْثِرُ عَلَى الحَقِّ شَيْئاً، سَمِعْتُ الأَوْزَاعِيَّ يَقُوْلُ: مَا أَخَذْنَا العَطَاءَ حَتَّى شَهِدْنَا عَلَى عَلِيٍّ بِالنِّفَاقِ، وَتَبَرَّأْنَا مِنْهُ، وَأُخِذَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ الطَّلاَقُ وَالعِتَاقُ وَأَيْمَانُ البَيْعَةِ.

قَالَ: فَلَمَّا عَقَلْتُ أَمرِي، سَــأَلْتُ مَكْحُوْلاً، وَيَحْيَى بنَ أَبِي كَثِيْرٍ، وَعَطَاءَ بنَ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَبْدَ اللهِ بنَ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، إِنَّمَا أَنْتَ مُكْرَهٌ.

فَلَمْ تَقَرَّ عَيْنِي، حَتَّى فَارَقْتُ نِسَـائِي، وَأَعتَقْتُ رَقِيْقِي، وَخَرَجْتُ مِنْ مَالِي، وَكَفَّرْتُ أَيْمَانِي، فَأَخْبِرْنِي: سُــفْيَانُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ؟ "[تاريخ الإســلام ووفيات المشــاهير والأعلام 1–15 مع فهارس ج4 ص 234] وغيرها من القصص الكارثية، فإن كان هناك مذهب آخر وهو مذهب السلف كما يقال فليس هناك ما يعضــد قولهم فلم تكن إلا المذاهب المذكورة وإذا كان هناك مذهب للســلف اخر فكيف يأتي رجل يطلب ذلك من الحسن وكأنه لم يكن هناك مذهب آخر مطروح عليه نهج السلف كما يزعمون.

شبهات ومغالطات حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

شـــبهة 19: المعتزلة تقول بالخروج على الحاكم هي عقيدة تثير الفوض والفتن، ويتدخلون في حياة الناس بحجة الأمر بالمعروف والنهي المنكر.

الجواب: إعلم أنار الله بصيرتك أن المعتزلة تضع شـروط للخروج على الحاكم الظالم، فالخروج مقيد بشـــروط إن لم تتوفر بطلت، ومتى كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدخل في حياة الناس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ســـنة الأنبياء والقرآن مليء بآيات الأنبياء ووقوفهم في وجه الكفر والظلم، وقد قـال الله {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّـةٌ يَـدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِـكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [آل عمران : 104] {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّـةٍ أُخْرِجَـتْ لِلنَّـاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْـلُ الْكِتَـابِ لَكَـانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِــقُونَ} [آل عمران : 110] وقال: {الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُــهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [التوبة : 67]، {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُــهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّــلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُــولَهُ أُولَئِكَ سَـــيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [التوبة : 71]، ثم إن للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرائط يجب بوجودها ، ويسقط بزوالها وقد ذكرها القاضي فقال:

أولها : هو أن يعلم أن المأمور به معروف ، وأن المنهي عنه منكر. لأنه لو لم يعلم ذلك لا يأمن أن يأمر بالمنكر وينهي عن المعروف ، وذلك مما لا يجوز ، وغلبة الظن في هذا الموضع لا تقوم مقام العلم.

ومنها : هو أن يعلم أن المنكر حاضر ، كأن يرى آلات الشرب مهيأة والملاهي حاضرة والمعازف جامعة ، وغلبة الظن تقوم مقام العلم هاهنا.

ومنها : هو أن يعلم أن ذلك لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه ، فإنه لو علم أو غلب في ظنه أن نهيه عن شرب الخمر يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين أو إحراق محلة لم يجب ، وكما لا يجب لا يحسن.

ومنها : هو أن يعلم أو يغلب في ظنه أن لقوله فيه تأثير ، حتى لو لم يعلم ذلك ولم يغلب على ظنه لم يجب. وفي أن ذلك هل يحسن إذا لم يجب كلام. فقال بعضهم إنه يحسن لأنه بمنزلة استدعاء الغير إلى الدين ، وقال الآخرون يقبح لأنه عبث.

ومنها : هو أن يعلم أو يغلب على ظنه أنه لا يؤدي إلى مضرة في ماله أو في نفسه إلا أنه يختلف بحسب اختلاف الأشخاص. فإن كان المرء بحيث لا يؤثر في حاله الشتم والضرب فإنه لا يكاد يسقط عنه ، وإن كان ممن يؤثر ذلك في حاله ويحط مرتبته فإنه لا يجب ، وفي أن ذلك هل يحسن ، ينظر ، فإن كان الرجل ممن يكون في تحمله لتلك المذلة إعزاز الدين حسن ، وإلا فلا. وعلى هذا يحمل ما كان من الحسين بن علي عليهماالسلام ، لما كان في صبره على ما صبر إعزازا لدين الله عزوجل ، ولهذا نباهي به سائر الأمم ، فنقول : لم يبق من ولد الرسول صلى الله على وآله وسلم إلا سبط واحد ، فلم يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى قتل في ذلك. [شرح الأصول الخمسة/ القاضي عبد الجبار **90/89**]

فالأمر ليس كما يصور لكم المخالفين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على الحاكم في الفكر الإعتزالي ليس فوضويا بل مرتب له شروط وقوانين وآداب.

شبهات ومغالطات حول أشراط الساعة ويوم الدين وبعض الغيبيات.

شبهة 20: إن المعتزلة ينكرون أن الجنة والنار مخلوقتان الآن.

الجواب: اعلم – أطال الله بقاءك – أنها مسألة خلافية بين شيوخنا كما قد بيّنا من قبل أنهم رحمهم الله اختلفوا في عدة مسائل إلا الأصول الخمسة المتفق عليها، الذي أنكر أن تكون الجنة والنار مخلوقتان الآن هو شيخنا أبو هاشم رضي الله عنه، وأظن أن شيخنا أبو مسلم وأبو القاسم البلخي وافقاه، أما باقي الشيوخ فيقولون بأنهما مخلوقتين الآن، قال الحاكم الجشمي: ويدل قوله: (إِنَّا أَعْتَدْنَا) أن الجنة والنار مخلوقتان خلاف ما يقوله أبو هاشم، إلا أنه يقول: أحمله على أنه سيخلق وهو يعد في

حكم الله مثل ذلك كثيرًا في القرآن كقوله: (وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ) أي: سينادي، وإنما ذكر بلفظ الماضي لتحقيق كونه. [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج6 ص 4403] وقال ابن أبي الحديد: فإن قيل : فما قول شيوخكم في الجنة والنار ، فإن المشهور عنهم أنهما لم يخلقا ، وسيخلقان عند قيام الاجساد ، وقد دل القرآن العزيز ، ونطق كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الفصل ، بأن آدم كان في الجنة وأخرج منها ! قيل : قد اختلف شيوخنا رحمهم الله في هذه المسألة ، فمن ذهب منهم إلى أنهما غير مخلوقتين الآن يقول: من قال بأنهما لم يخلقا بعد فقد استدل بكلام منه: قد ثبت بدليل السمع أن سائر الاجسام تعدم ولا يبقى في الوجود إلا ذات الله تعالى ، بدليل قوله : (كل شئ هالك إلا وجهه) وقوله : (هو الاول والآخر) ، فلما كان " أولا " بمعنى أنه لا جسم في الوجود معه في الازل وجب أن يكون " آخرا " ، بمعنى أنه لا يبقى في الوجود جسم من الاجسام معه فيما لا يزال ، وبآيات كثيرة أخرى .

وإذا كان لا بد من عدم سائر الاجسام لم يكن في خلق الجنة والنار قبل أوقات الجزاء فائدة ، لانه لا بد أن يفنيهما مع الاجسام التى تفنى يوم القيامة فلا يبقى مع خلقهما من قبل معنى .

ويحملون الآيات التى دلت على كون آدم عليه السلام كان في الجنة وأخرج منها ، على بستان من بساتين الدنيا .

قالوا : والهبوط لا يدل على كونهما في السماء ، لجواز أن يكون في الارض ، إلا أنهما في موضع مرتفع عن سائر الارض . [شرح نهج البلاغة/ ابن أبي الحديد ج1 ص 109]

حيث قال شيخنا أبو القاسم البلخي وأبي مسلم في تفسير الآية: {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ} [البقرة : 35]

هذه الجنة كانت في الأرض، وحملا الاهباط على الانتقال من بقعة إلى بقعة كما في قوله (اهْبِطُوا مِصْرًا) وقال أبو مسلم وقوله تعالى: (اهْبِطُوا مِصْرًا) لا يقتضي كونها في السماء، واحتجا عليه بوجوه احدهما: أن هذه الجنة لو كانت هي دار الثواب لكانت جنة الخلد ولو كان آدم في جنة الخلد لما لحقه فيها الغرور من إبليس لقوله: (هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى) ولما صح قوله: (مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ)، وثانيها: أن من دخل هذه الجنة لا يخرج منها لقوله تعالى: (وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ) وثالثها: أن إبليس لما امتنع عن السجود لعن فما كان يقدر مع غضب الله أن يصل إلى جنة الخلد. ورابعها: أن الجنة التي هي دار الثواب لا يفنى نعيمها لقوله: (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) ولقوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) إلى أن قال:

(عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ) أي غير مقطوع، فهذه الجنة لو كانت هي التي دخلها آدم عليه السـلام لما فنيت لكنها تفنى لقوله تعالى: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) ولما خرج منها آدم عليه السلام لكنه خرج منها وانقطعت تلك الراحات، وخامسـها أنه لا يجوز في حكمته تعالى أن يبتدئ الخلق في جنة يخلدهم فيها ولا تكليف لأنه تعالى لا يعطي جزاء العاملين من ليس بعامل ولأنه لا يهمل عباده بل لا بد من ترغيب وترهيب ووعد ووعيد، وسادسـها: لا نزاع في أن الله تعالى خرق آدم عليه السـلام ولم يذكر في هذه القصة أن نقله إلى السماء ولو كان تعالى قد نقله إلى السماء لكان ذلك أولى بالذكر لأن نقله من الأرض إلى السـماء من أعظم النعم فدل ذلك على أنه لم يحصـل ذلك ويوجب أن المراد من الجنة التي قال الله تعالى له: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) جنة أخرى غير جنة الخلد. [تفسير أبي مسلم الأصفهاني ص 36/35 وذكره الحاكم في التهذيب والرازي في تفسيره الكبير]

وأما غير هؤلاء من شـيوخنا فقالوا : إنهما مخلوقتان الآن ، واعترفوا بأن آدم كان في جنة الجزاء والثواب ، وقالوا : لا يبعد أن يكون في إخبار المكلفين بوجود الجنة والنار لطف لهم في التكليف ، وإنما يحسن الاخبار بذلك إذا كان صدقا ، وإنما يكون صدقا إذا كان خبره على ما هو عليه . [شرح نهج البلاغة/ ابن أبي الحديد ج1 ص 109] وهذه المسألة ليست بتلك الشناعة التي يصورها القوم، وهي ليسـت من أصـول الدين لا يزيد إيمان المرء إن علم أنهما مخلوقتان الآن أم لا، كما ينطبق هذا على موضوع تفضيل الصحابة.

شبهة 21: إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر

الجواب: اعلم – أطال الله بقاءك – أن هذا من تشـنيعات المخالفين قديما وكذبهم على شـيوخ المعتزلة القدماء والمتأخرين، والمعتزلة القدماء أي الشـيوخ الأوائل والمتأخرين كلهم يقولون بعذاب القبر بل وبمنكر ونكير، إلا أن المعاصرين اختلفوا حول هذه القضية، أنكر شيخنا أمين نايف ذياب عذاب القبر ومنكر ونكير، وعلى قوله كثير من المعاصـرين وأنا منهم، وفيهم من يقول به وفيهم المتوقف، قال ابو الحسن: سألت أبا علي عن عذاب القبر فقال: سألت الشحّام فقال: ما منّا احد انكره، وانما يحكى ذلك عن ضرار. [طبقات المعتزلة /ابن المرتضى ص 72]

وذكر قاضى القضاة رحمه الله تعالى : أنه لم يعرف معتزليا نفى عذاب القبر ، لا من متقدميهم ولا من متأخريهم ، قال : وإنما نفاه ضرار بن عمرو ، ولمخالطته لاصحابنا وأخذه عن شيوخنا ، ما نسب قوله إليهم . [شرح نهج البلاغة /ابن أبي الحديد ج1 ص 198]

واعلم أن لقاضي القضاة في كتاب طبقات المعتزلة في باب (القبر وسؤال منكر ونكير) كلاما أنا أورد هاهنا بعضه ، قال رحمه الله تعالى : إن عذاب القبر إنما أنكره ضرار بن عمرو ، ولما كان ضرار من أصحاب واصل بن عطاء ، ظن كثير من الناس أن ذلك مما أنكرته المعتزلة ، وليس الامر كذلك ، بل المعتزلة رجلان : أحدهما يجوز عذاب القبر ، ولا يقطع به ، وهم الاقلون ، والاخر يقطع على ذلك ، وهم أكثر أصحابنا لظهور الاخبار الواردة فيه ، وإنما تنكر المعتزلة قول طائفة من الجهلة إنهم يعذبون وهم موتى ، لان العقل يمنع من ذلك ، وإذا كان الانسان مع قرب العهد بموتة ، ولما يدفن يعلمون أنه لا يسمع ولا يبصر ولا يدرك ، ولا يألم ولا يلتذ ، فكيف يجوز عليه ذلك وهو ميت في قبره ! وما روى من أن الموتى يسمعون لا يصح إلا أن يراد به أن الله تعالى أحياهم ، وقوى حاسة سمعهم ، فسمعوا وهم أحياء .

قال رحمه الله تعالى : وأنكر أيضا مشايخنا أن يكون عذاب القبر دائما في كل حال لان الاخبار إنما وردت بذلك في الجملة ، فالذي يقال به هو قدر ما تقتضيه الاخبار دون ما زاد عليه مما لا دليل عليه ، ولذلك لسنا نوقت في التعذيب وقتا ، وإن كان الاقرب في الاخبار أنها الاوقات المقارنة للدفن ، وإن كان لا نعنيها بأعيانها .

هكذا قال قاضى القضاة ، والذى أعرفه أنا من مذهب كثير من شيوخنا قبل قاضى القضاة أن الاغلب أن يكون عذاب القبر بين النفختين . [شرح نهج البلاغة/ابن أبي الحديد ج6 ص 274 / إقرأ أيضا فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص 167] قال القاضي عبد الجبّار : وجملة ذلك أنه لا خلاف فيه بين الأمة ، إلا شيء يحكى عن ضرار بن عمرو وكان من أصحاب المعتزلة ثم التحق بالمجبرة ، ولهذا ترى ابن الراوندي يشنع علينا ، ويقول : إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر ولا يقرون به.

والكلام فيه يقع في أربعة مواضع :

أحدهما : في ثبوته.

والثاني : في كيفية ثبوته.

والثالث : في الوقت الذي يقع فيه.

والرابع : في فائدته.

ثبوت العذاب :

أما ثبوته ، فالذي يدل عليه قوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا ناراً فَلَمْ يَجِدُوا) فالفاء للتعقيب من غير مهلة ، وإدخال النار لا وجه له إلا التعذيب ، ويدل عليه أيضا قوله تعالى : (النَّارُ

يُعْرَضُونَ عَلَيْها غُدُوًّا وَعَشِيًّا) الآية ، ووجه دلالته على عذاب القبر ظاهر غير أنه يختص بآل فرعون ولا يعم جميع المكلفين.

والدلالة التي تعم ، قوله تعالى : (رَبَّنا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ) ولا تكون الإماتة والإحياء مرتين إلا وفي إحدى المرتين إما التعذيب في القبر أو التبشير على ما نقوله.

ومتى قالوا : إن إحدى الإماتتين إنما هو خلق الله تعالى الخلق من نطفة هي موات ، قلنا : إن الإماتة في الحقيقة إنما هو إبطال الحياة وإزالتها وتفريق البنية التي تحتاج هي في الوجود إليها ، وذلك لا يتصـــور في النطفة التي لم تكن حية أصــــلا. وبعد فقد أثبت الله تعالى الإماتة مرتين ، وعلى هذا الذي ذكرتموه يقتضـي أن يكون ذلك مرارا ، ولقد قال الله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسـانَ مِنْ سُـلالَةٍ مِنْ طِينٍ (12)) الآية ، ولم يصـــر حيا بعد ذلك بل صـــار علقة ، على ما قال تعالى : (ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظاماً فَكَسَوْنَا الْعِظامَ لَحْماً) الآية.

ومما يدل على ذلك ما روي أن النبي صـــلىاللهعليهوســـلم مر بقبرين فقال : «إنهما ليعذبان وما يعذبان من كبير كان أحدهما يمشي بالنميمة والآخر كان لا يستنزه من البول» وروي لا يستتر.

فإن قالوا : كيف يصح الاستدلال بهذا الخبر مع أنه يقتضي تعذيب عبده على الصغائر التي من شأنها أن تقع مغفورة؟ قلنا : المراد بقوله وما يعذبان من كبير عندهما ، لأن المعصية في نفسها غير كبيرة ، فهذا هو الكلام في ثبوت عذاب القبر.

كيفية ثبوته :

وأما الكلام في كيفية ثبوته ، فاعلم أنه تعالى إذا أراد تعذيبهم ، فإنه لا بد من أن يحييهم لأن تعذيب الجماد محال لا يتصـــور ، ولا يعترض ذلك ما روي عن النبي صـــلىاللهعليهوســـلم في الميت أنه يسمع خفق النعال ، وأنه ليعذب على بكاء أهله عليه ، لأن الإدراك يترتب على الحياة ، وتعذيب القبر بذنب الغير ظلم ، والله تعالى لا يفعل ذلك ، وتفسير قوله صلىاللهعليهوسلم : أن الميت ليعذب على بكاء أهله ، أي على الوصية بذلك ، فكان من عادة القوم الوصية بالبكاء والنوح عليهم.

وكما لا بد من الإحياء ليصح التعذيب ، فلا بد من أن يخلق الله فيهم العقل ليحسن التعذيب ، وإلا اعتقد المعاقب المعذب أنه مظلوم ، ولهذا المعنى قلنا : إن أهل النار لا بد من أن يكونوا عقلاء ، هذا هو الذي نعلمه من جهة العقل.

فأما الكلام في أن ذلك كيف يكون ، وأنه تعالى يبعث إليه ملكين يقال لأحدهما

منكر وللآخر نكير فيسألانه ثم يعذبانه أو يبشرانه حسب ما وردت به الأخبار ، فإن ذلك مما لا يهتدى إليه من جهة العقل ، وإنما الطريق إليه السمع.

وأما الوقت الذي يثبت فيه التعذيب ، وتعيين ذلك ، فما لا طريق إليه.

ومن الجائز أن يكون بين النفختين على ما قال الله تعالى : (وَمِنْ وَرائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلا أَنْسابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلا يَتَساءَلُونَ (101)) والبرزخ في اللغة إنما هو الأمر الهائل العظيم ، ولا معنى له إلا العذاب.

فائدته :

وأما فائدة عذاب القبر وكونه مصلحة للمكلفين ، فإنهم متى علموا أنهم إن أقدموا على المقبحات وأخلوا بالواجبات عذبوا في القبر ثم بعد ذلك في نار جهنم ، كان ذلك صارفا لهم عن القبائح داعيا إلى الواجبات ، وما هذا سبيله وكان في مقدور الله تعالى فلا بد من أن يفعله ، وكما يكون العلم باستحقاق ذلك داعيا ولطفا للمعذب ، فإن تعذيبه يكون لطفا للملك الموكل إليه ذلك ، فهذه فائدته.

وأما القوم الذين دفعوا عذاب القبر وأنكروه ، فقالوا : لو كان له أصل لكان يجب في النّباش أن يرى العقوبة أو المثوبة للمعاقب والمثاب ، فكان يشاهد عليه أثر الضرب وغيره ، وفي علمنا بخلافه دليل على أن ذلك مما لا أصل له. قالوا : ومما يؤكد هذا الكلام أنه لو كان كذلك لكان يجب في المصلوب والميت الذي لم يدفن أن يسمع أنينه وأن يشاهد اضطرابه كل واحد ، والمعلوم أنه لا يرى مضطربا اضطراب المعاقب ، ولا يسمع له أنين البتة ، فكيف يكون معذبا والحال ما قلناه؟.

والجواب ، أن أكثر ما في هذا أن النّباش وغيره لا يرون أثر العقوبة على الميت ، ومن المجوز أن لا يعذبه الله تعالى في هذه الحالات التي يطلع عليها النباش أو غيره ، أو يعذبه على وجه يستتر عنهم لوجه من المصلحة يرى في ذلك ، وعلى أنا قد ذكرنا أن القوى في هذا الباب أنه تعالى يؤخر ذلك إلى ما بين النفختين على ما دل عليه كلامه تعالى.

ومما يذكرونه في هذا الباب ، أن فيما تدعونه من أنه تعالى يبعث ملكين أحدهما منكر والآخر نكير حتى يسألا صاحب القبر ثم يعذبانه أو يبشرانه تسمية ملائكة الله تعالى بما لا يليق بهم وبما يقتضي استحقاق الذم ، وذلك مما لا وجه له.

وجوابنا ، أن ما قدمناه من الدلالة يدل على العذاب ولا بد له من معذب ، ثم إن المعذب يجوز أن يكون هو الله تعالى ويجوز أن يكون غيره ، هذا في العقل.

غير أن السمع ورد بأنه يكل ذلك إلى ملكين : يسمى أحدهما منكرا والآخر نكيرا ، ولا شيء في ذلك مما يدعونه علينا ، لأن هذا بمنزلة غيره من الألقاب التي لا حظ لها في إفادة المدح والذم والثواب والعقاب ، وهو جار على طريق العرب وتسميتهم أبنائهم وأعزتهم بالصخر والكلب والذئب وغير ذلك من غير أن يفيدوا به مدحا ولا ذما ، بل لكي يقوم مقام الإشارة على ما هو موضوع التلقيب. وعلى أنا لو جعلنا هذا الاسم من الأسماء المفيدة ، فإنه ليس يفيد قولنا منكر أكثر من أن الغير لا يعرفه ، وبأن لا يعرف شخص من الأشخاص ملكا من الملائكة لم يدخل الملك في استحقاق الذم ، وهكذا في قولنا نكير ، فإنه فعيل بمعنى مفعل ، وفعيل بمعنى مفعل شائع ، قال الشاعر :

* وقصيدة تأتي الملوك حكيمة *

أي محكمة ، فهذه طريقة القول في هذا الفصل. [شرح الأصول الخمسة/القاضي عبد الجبار 493 إلى 498] وقد أنكره شيخ المعتزلة المعاصرة واحث الفكر الاعتزالي العلاّمة أمين نايف ذياب قدّس الله سره، حيث كان يرى أن عذاب القبر فكر يهودي ولا علاقة له بالإسلام، وقال: لا بد من الاعتراف بأنّ فكر أهل الحديث ، يجعل عذاب القبر معتقداً يجب الإيمان به ، وأنه واقع لا محالة ، وأنه يقع في الحفرة التي اسمها القبر ، وأنه وقوعٌ حسي ، يجعلون كل ذلك جزءاً من اعتقادهم اعتماداً على أحاديث مرفوعة إلى الرسول ـ صلوات الله عليه ، ويرون صحة هذا الرفع ، ويأتون بالآيات وهي آيات لم تصرح بعذاب القبر أبداً ، بل لم تلمح إليه ، ويديرون تفسيرها كما يريدون ، ويجعلونها تعضد المضامين التي ذكرتها الأحاديث في عذاب القبر .

مع كل هذا التأكيد على موضوع عذاب القبر ، فإنَّ هناك إجماعاً تقريباً على عدم تكفير من ينكر هذه الأحاديث ، ويراها موضوعة على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا يحكمون بتبديع من أولها تأويلاً مقبولاً ، أو قال : إنَّها ـ وإن كانت أحاديث صحيحة حسب السند ـ إلاَّ إنَّها تفيد الظن ، ولا تفيد الجزم ، والعقائد والمطالب الإيمانية عند أكثرية المسلمين لا يجوز بناؤها على الظن ، فهذه الأحاديث بالتالي ليست من الإيمان الإسلامي ، وإنما هي مجرد مسلّمات ، قد تصح ، وقد لا تصح .

ذلك هو القول الفصل والحاسم في أمر أحاديث عذاب القبر ، رغم ورودها في الكتب المعتبرة من كتب الحديث ، وهذه الحقيقة معلومة ومعروفة ، يعلمها ويعرفها كل من له أدنى عناية بما يُسمى (حشو المعتقدات) ، مثل : عذاب القبر ، وتأثير الجن والسحر على الحقيقة في الحياة الإنسانية ، ومثل ذلك تفصيلات قبض الروح ، أو تفصيلات البعث والنشور ، وكيفية الحساب وأهوال يوم القيامة ، وتفصيلات الإسراء والمعراج بعد الإيمان به على الجملة ، فكل ذلك هو (حشو معتقدات) قال بها

بعض المسلمين ورفضها أو أولها البعض الآخر. [رسائل جدل الأفكار – رسالة حول عذاب القبر بين الاثبات والإنكار، للاطلاع حول رأي شيخ المعتزلة المعاصرة حول الموضوع يرجي الرجوع إليها.]

شبهة 22: إن المعتزلة ينكرون الميزان يوم القيامة حقيقة.

الجواب: اعلم – أيدك الله – أن أغلب ما وصلنا عن شيوخ المعتزلة أنهم يقولون به، إلا أبو مسلم من المتأخرين والشيخ أمين نايف ذياب من المتأخرين، قال الحاكم الجشمي: "وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ" قيل: نضع العدل، وإنما ذكر الميزان مثلاً وأراد العدل، عن مجاهد. وقيل: المراد محاسبته وهو سؤاله إياهم عما أنعم عليهم وما كان منهم في مقابلته، عن أبي مسلم. وقيل: هو ميزان له كفتان ولسان كموازين الدنيا، عن الحسن، وأبي علي. "القسط " العدل؛ لأنه عند وضع الموازين يظهر أنه لا يظلم أحداً. [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج7 ص **4832**] وقال: ويدل قوله: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ) على إثبات الميزان، والرواية مشهورة، فلا معنى للعدول عن الظاهر، ولا مانع منه، ثم الأعمال لا تصح أن توزن؛ لأنها أعراض تلاشت، فإما أن توزن الصحف، أو تظهر علامات تُعلم أهل الجمع مقادير استحقاق الجزاء. [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج7 ص **4835**] وقال القاضي عبد الجبّار: أما وضع الموازين ، فقد صرح الله تعالى : (وَنَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَةِ) [الأنبياء : **47**]. وقوله : (فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوازِينُهُ فَأُولئِكَ) [المؤمنون : **102**] الآية ، إلى غير ذلك من الآيات التي تتضمن هذا المعنى ، ولم يرد الله تعالى بالميزان إلا المعقول منه المتعارف فيما بيننا دون العدل وغيره على ما يقوله بعض الناس ، لأن الميزان وإن ورد بمعنى العدل في قوله : (وَأَنْزَلْنا مَعَهُمُ الْكِتابَ وَالْمِيزانَ) ، فذلك على طريق التوسع والمجاز ، وكلام الله تعالى مهما أمكن حمله على الحقيقة لا يجوز أن يعدل به عنه إلى المجاز.

يبين ذلك ويوضحه ، أنه لو كان الميزان إنما هو العدل ، لكان لا يثبت للثقل والخفة فيه معنى ، فدل على أن المراد به الميزان المعروف الذي يشتمل على ما تشمل عليه الموازين فيما بيننا.

فإن قالوا : وأي فائدة في وضع الموازين التي أثبتموها ، ومعلوم أنه إنما يوضع ليوزن به الشيء ، ولا شيء هناك يخذله الوزن ويتأتى فيه ، فإن أعمال العباد طاعاتهم ومعاصيهم أعراض لا يتصور فيها الوزن.

قيل له : ليس يمتنع أن يجعل الله تعالى النور علما للطاعة والظلم أمارة للمعصية ، ثم يجعل النور في إحدى الكفتين والظلم في الكفة الأخرى ، فإن ترجحت كفة النور حكم لصاحبه بالثواب ، وإن ترجحت الأخرى حكم له بالأخرى ، وكما لا يمتنع ذلك فكذلك لا يمتنع أن يجعل الطاعات في

الصحائف ثم توضع صحائف الطاعات في كفة وصحائف المعاصي في كفة ، فأيهما ترجحت حكم لصاحبه به ، هذا هو كيفية ذلك. [شرح الأصول الخمسة/القاضي عبد الجبار ص **497/496**]

شبهة 23: إن المعتزلة ينكرون نطق الجوارح يوم القيامة.

الجواب: اعلم – أيدك الله – أن المعتزلة يثبتون هذا إنما الخلاف في وجه الكلام، قال القاضي عبد الجبار: وذلك يكون على وجهين : إما أن يتولى الله تعالى خلق الكلام في جوارحه فتشهد عليه ، وإما أن يجعل كل عضو من أعضائه حيا بانفراده فيشهد عليه ، وإن كان شيخنا أبو هاشم قد استبعد هذا الوجه ومال إلى الوجه الأول ، وقال : إن الذي تقتضيه هذه الآية ليس إلا شهادة جوارحه عليه ، ولو صار كل عضو من أعضائه حيا بانفراده لم يكن سمعه ولا بصره ، اللهم إلا أن يقال أراد بقوله يشهد عليهم سمعهم ، أي ما كان سمعا لهم من قبل ، وذلك على الأحوال كلها عدول عن ظاهر كلام الله تعالى ، فلا وجه له مع إمكان أن يجري على ظاهره. [شرح الأصول الخمسة/ القاضي عبد الجبار ص **498**]

وإلى الرأي الأول الذي قال به أبو هاشم مال إليه شيخنا الحاكم الجشمي، حيث قال: قيل: يبني اللَّه الجوارح بِنْيَةً يمكنها النطق، وتكون هي الناطقة، وقيل: يخلق فيها النطق، فيكون المتكلم هو اللَّه تعالى دون الجوارح، وأضيف إليها توسعاً؛ لأنها محل للكلام، وهو الأصح، وقيل: يجعل فيها علامة تظهر تقوم مقام النطق بالشهادة.

ومتى قيل: أليس اللَّه يختم على الأفواه؟ فكيف تتكلم؟

قلنا: يجوز أن يكون ذلك في حال، وهذا في حال، والقيامة أحوال. [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج7 ص **5162**]

شبهة 24: إن المعتزلة ينكرون الصراط الذي بين الجنة والنار.

الجواب: اعلم – أيدك الله – أن كثير المعتزلة الأوائل والمتأخرين ينكرون أن يكون الصراط حسيا ويفسرونه بأنه الدين والأدلة على الطاعات من تمسك بها نجا، ومن المتأخرين من أثبت الصراط الحسي لكن دون اضافات أهل الحشو، قال القاضي عبد الجبّار: ومن جملة ما يجب الإقرار به واعتقاده ، الصراط ، وهو طريق بين الجنة والنار يتسع على أهل الجنة ويضيق على أهل النار إذا راموا المرور عليه ، وقد دل عليه القرآن ، قال الله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6)). فلسنا نقول في الصراط ما يقوله الحشوية ، من أن ذلك أدق من الشعر وأحد من السيف ، وأن المكلفين يكلفون اجتيازه

والمرور به ، فمن اجتازه فهو من أهل الجنة ، ومن لم يمكنه ذلك فهو من أهل النار ، فإن تلك الدار ليست هي بدار تكليف ، حتى يصح إيلام المؤمن وتكليفه المرور على ما هذا سبيله في الدقة والحدة ، وأيضا فقد ذكرنا أن الصراط هو الطريق ، وما وصفوه ليس من الطريق بسبيل ، ففسد كلامهم فيه.

وقد حكي في الكتاب عن كثير من مشايخنا أن الصراط إنما هو الأدلة الدالة على هذه الطاعات التي من تمسك بها نجا وأفضى إلى الجنة ، والأدلة الدالة على المعاصي التي من ركبها هلك واستحق من الله تعالى النار.

وذلك مما لا وجه له ، لأن فيه حملا لكلام الله تعالى على ما ليس يقتضيه ظاهره ، وقد كررنا القول في أن كلام الله تعالى مهما أمكن حمله على حقيقته ، فذلك هو الواجب دون أن يصرف عنه إلى المجاز.

وعلى أنا لا نعرف من الأصحاب من ذكر ذلك إلا شيئا يحكى عن عباد ، أن الصراط إنما هو الأدلة الدالة على وجوب هذه الواجبات والتمسك بها ، وقبح هذه المقبحات والاجتناب منها ، والفائدة في أن جعل الله تعالى إلى دار الجنة طريقا حاله ما ذكرنا ، هو لكي يتعجل به للمؤمن مسرة وللكافر غما ، وليضمنه اللطف في المصلحة على ما سبق في نظائره. [شرح الأصول الخمسة/القاضي عبد الجبار ص **499/498**]

شبهة 25: إن المعتزلة ينكرون شفاعة النبي لأمته وينكرون الحوض.

الجواب: اعلم – أيدك الله – أن كثير من المخالفين للمعتزلة يشنعون علينا بهذه الأكاذيب، المعتزلة من أولهم لآخرهم يقولون بالشفاعة من العالم إلى العامي، كبهم يقولون بالشفاعة والحوض، ومن يقول غير ذلك عن المعتزلة فهو كذاب، والخلاف بين المعتزلة وغيرهم هو من يستحق الشفاعة لا الشفاعة ذاتها، قال شيخنا الحاكم الجشمي: إن الشفاعة ثابتة لرسول الله – صلى الله عليه وعلى آله – يوم الحشر ولكن يشفع للمؤمنين فيكون له رتبة ويزيد درجة المؤمن، فأما المستحق للنار فلا شفاعة له، والدليل عليه قوله تعالى: ?مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ?[غافر:**18**]، وقوله تعالى: ?وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ?[آل عمران:**192**]، ولو كانت الشفاعة لهم لكانت أعظم نصرة، وقال تعالى حاكياً عن الملائكة الذين هم حملة العرش: ?يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ?[غافر:7]، فسألوا المغفرة للتائبين.

ويقال له: أيشفع النبي – صلى الله عليه وآله – لمن يواليه ويحبه أو لمن يعاديه ويبغضه؟.

فإن قال بالأول ترك مذهبه، وإن قال بالثاني أضاف إليه ما لا يليق به، وكيف سأل الخير لمن يبغضه ويعاديه ويلعنه.

ويقال لهم: أيشفع لمن يستحق النار أو لمن لا يستحق؟.

فإن قالوا بالأول فكأنه يقول: يا رب اجعل أعداءك أولياءك، وأهل نارك أهل جنتك، ومن أخبرت أنك تعذبهم لا تعذبهم، وبدل حكمتك وافعل خلاف ما قلت وهذا لا يجوز، وإن قال بالثاني ترك مذهبه؛ لأن عنده لا تصح الشفاعة لمن لا يستحق النار.

ويقال له: أيشفع لهم قبل دخول النار أو بعد الدخول؟.

فإن قال: قبل الدخول.

قلنا: فوجب أن لا يُدخل أحداً من أمته النار، وإن قال: بعد الدخول.

قلنا: فإذا عذّب قدر ما استحقه فما معنى الشفاعة عنده، ولا يجوز أن يبقوا في النار ساعة فلا حاجة بهم إلى الشفاعة.

ويقال لهم: أليس الأئمة وكل من يرجع إلى علم وزهدٍ يرغب في شفاعة الرسول ويرجوها؟ فلا بد من: نعم.

فيقال: أليس كلهم يزهدون في الفسق والمجانة؟ فلا بد من: نعم، فثبت أنه لا شفاعة لأهل الفسق والخنا.

ويقال لهم: لو حلف رجل بطلاق امرأته وعتق عبيده أنه يفعل ما استحق به الشفاعة بماذا تأمرونه؟.

فإن قالوا: نأمره بالعصيان خرجوا من الدين، وإن قالوا: نأمره بالطاعة حتى يتوب ويطيع صحّ قولنا.

ويقال لهم: ما تقولون في رجل أساء إلى غيره، ثم شفع فيه إنسان وقال: إنه أساء؟ ومن عزمه أنه يعود إلى أمثاله وأكثر منه فإنه يستجهل هذا الشفيع، وإنما تصح إذا كان نادماً عازماً على أن لا يعود إلى أمثاله.

فإن قال: فما معنى الشفاعة على هذا؟.

قلنا: فيه وجهان:

أحدهما: أنهم كما يستحقون الثواب والمدح والتعظيم وزيارات الملائكة، يستحقون الشفاعة من جهة الرسول إعظاماً لهم.

والثاني: أنه تحصل لهم شفاعته زيادة درجة تقضى لأهل الجنة، ويظهر لأهل المواقف عظيم رتبة النبي – صلى الله عليه وآله – حيث أعطي الشفاعة.

فإن قيل: أليس الشفاعة تكون لمن يناله ضرر؟.

قلنا: هي على وجهين تكون فيما قلت، وتكون في زيادة الرتبة وزيادة النعمة، بل هذا أكثر؛ لأن أكثر الشفاعات عند الأمراء والكبراء في زيادة رتبة أو زيادة رفعة، أو مخاطبة أو ولاية أو نعمة وما يجري مجراها.

ويقال: من أخرج من النار أمثابون أم غير مثابين؟.

فإن قالوا: لا يثابون خالفوا الإجماع؛ لأنهم اتفقوا أن كل مكلّف في الجنة يثاب.

وإن قالوا: يثابون تفضلاً.

قلنا: لا يصح؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يتفضل عليهم بمنازل الأنبياء، ولجاز أن نعظم نحن من لا نعرفه تعظيم الأنبياء.

فإن قالوا: قال النبي – صلى الله عليه –: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)).

قلنا: هذا خبرٌ واحدٌ لا يعلم صحته، وتأويله إذا تابوا شفع لهم. [تحكيم العقول في تصحيح الأصول/الحاكم الجشمي ص **188/187/186**]

وهذا الحديث موضوع، ردته المعتزلة، قال القاضي عبد الجبار: أن هذا الخبر لم تثبت صحته أولا ، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبي ، ومسألتنا طريقها العلم ، فلا يصح الاحتجاج به.

ثم إنه معارض بأخبار رويت عن النبي صلىاللهعليهوسلم في باب الوعيد ، نحو قوله : «لا يدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق» وقوله : «من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها بطنه يوم القيامة في نار جهنم خالدا مخلدا» إلى غير ذلك ، فليس بأن يوجد بما أوردوه أولى من أن يوجد بما رويناه ، فيجب اطراحهما جميعا ، أو حمل أحدهما على الآخر ، فنحمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله ، ونقول : المراد به شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي إذا تابوا. ومتى قالوا : إن التائب في غنى عن الشفاعة ولا فائدة فيها ، قلنا ليس كذلك ، فإن ما استحق التائب من الثواب قد انحبط بارتكابه الكبيرة ، ولا ثوب إلا مقدار ما قد استحقه بالتوبة ، فيه حاجة إلى نفع التفضل عليه. فإن قالوا : إن

ذلك شيء قد وعده الله به حيث يقول : (وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ) فلا يثبت للشفاعة والحال ما ذكرتموه تأثير.

قلنا : إنه تعالى لم يذكر أنه يزيدهم من فضله دون شفاعة النبي ص ، فلا يمتنع تجويز أن يكون التفضل هو هذا الذي قد وعد به ، بل لا يمنع أن يتفضل عليهم نوعا آخر من التفضل ، ففضله أوسع مما يظنونه. وقد قال أبو الهذيل : إن الشفاعة إنما ثبتت لأصحاب الصغائر وذلك لا يصح ، لأن الصغائر تقع مكفرة في جنب الطاعات. [شرح الأصول الخمسة/القاضي عبد الجبّار 466/465]
والذي نريد إثباته هنا أن المعتزلة لا تنكر الشفاعة بل تثبتها وتؤكد عليها، أما الكلام فيها وفي اختلاف الناس عليها ذكرنا بعض النقاط هنا، ومن يريد أن يعرف قول المعتزلة في هذا الباب فاليراجع كتب المعتزلة الكلامية وكتب التفير الخاصة بهم فليس موضوعنا هنا شرحها بل ازالة شبهة انكار المعتزلة لها.

أما مسألة الحوض فالمعتزلة لم تنكره، بل تقول به وهم يروون أحاديث الحوض ويستدلون بها أيضا، قال ابن أبي الحديد المعتزلي: قال للانصار : " ستلقون بعدى أثرة ، فإذا كان ذلك ، فاصبروا حتى تردوا على الحوض " [شرح نهج البلاغة/ابن أبي الحديد ج1 ص 224] ومنه قوله عليه السلام : " أنا فرطكم على الحوض "[شرح نهج البلاغة/ابن أبي الحديد ج1 ص 240] قال أبو عمر : وروى عن سلمان الفارسى أنه قال : أول هذه الامة ورودا على نبيها صلى الله عليه وآله الحوض ، أولها إسلاما : على بن أبى طالب .

وقد روى هذا الحديث مرفوعا عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وآله ، أنه قال : (أول هذه الامة ورودا على الحوض أولها إسلاما : على بن أبى طالب) .

قال أبو عمر : ورفعه أولى ، لان مثله لا يدرك بالرأى .

قال أبو عمر : فأما إسناد المرفوع ، فإن أحمد بن قاسم ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ قال : حدثنا ابن الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنى يحيى بن هاشم ، قال : حدثنا سفيان الثوري ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبى صادق ، عن حنش بن المعتمر ، عن عليم الكندى ، عن سلمان الفارسى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (أولكم واردا على الحوض أولكم إسلاما ، على بن أبى طالب) . [شرح نهج البلاغة/ابن أبي الحديد ج4 ص 117] وقال الحاكم في تفسيره لقوله تعالى: "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّه": وقيل: حبل اللَّه أهل بيت رسول اللَّه، عن جعفر بن محمد قال: نحن حبل اللَّه الذي قال: "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّه". والذي يؤيد هذا ما روى أبو سعيد الخدري أن النبي – صلى الله عليه وسلم –: قال: "يا أيها الناس إني تركت فيكم ثقلين إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدي: أحدهما أكبر من

الآخر، كتاب اللّٰه حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يَرِدَا عليَّ الحوض". [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج2 ص 1261] وقال: وروي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: "والذي نفسي بيده ليردن عليَّ الحوض ممن صحبني أقوام حتى إذا رأيتهم قلت: يارب أصحابي أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: بُعْدًا لهم وسُحْقًا". [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج2 ص 1269] وقال: والتفريط: التقصير عن التقدم في ما يحتاج فيه إلى التقدم، وأصله: التقدم، ومنه الحديث: "أنا فرطكم على الحوض" أي متقدمكم. [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج2 ص 2222] هذا ما روته المعتزلة واستدلت به على الحوض، وقضية الصحبة والتمسك بال البيت باثبات الحوض أيضا مختصرا ولولا خشية الاطالة لذكرت أكثر مما رووه.

شبهة 26: إن المعتزلة ينفون اللوح المحفوظ والكتبة من الملائكة.

الجواب: اعلم – أنار الله بصيرتك – أن هذه الأقوال من افتراء المخالفين، والمعتزلة تقول بما جاء في الكتاب العزيز حول هذه المسألة كغيرها من فرق المسلمين، قال الحكام الجشمي في تفسيره لقوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) : وتدل على أنه كان مكتوبا، وعلى تأويل الأصم الكلام ظاهر، فأما على غيره فقيل: كان مكتوبا في اللوح المحفوظ، والفائدة فيه مصلحة الملائكة. [التهذيب في النفسير/الحاكم الجشمي ج1ص 225] وفسر شيخنا الأصم قوله تعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) في اللوح المحفوظ، الذي كتب فيه الآجال والأرزاق والكائنات مصلحة للملائكة، وفسر شيخنا أبي علي قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) مكتوب في اللوح، مبين: بيّن، وإنما أثبت مصلحة للملائكة ليستدلوا على توحيده وعدله، ويعلموا عظم شأنه، وهذا كثير في كتب المعتزلة، ومنه ما ذكره قاضي القضاة عبد الجبّار: وجوابنا أن الكتابة في قوله : (مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَها) راجعة إلى الأنفس لا إلى المصائب لأنها أقرب المذكورين ، والكتابة إنما ترجع إلى أقرب مذكور. فبين تعالى أنه قبل خلق الأنفس كان عالما بما يصير أمرهم إليه وتصييبهم من المصائب مكتوبا في اللوح المحفوظ. [شرح الأصول الخمسة/القاضي عبد الجبار ص 258] وقال أيضا: وربما قيل في قوله تعالى (وَ لا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ) ما فائدة ذلك والله عليم بكل شيء. وجوابنا انه تعالى كتب في اللوح المحفوظ ما سيحدث من الامور. لكن تستدل الملائكة متى وجدته على علمه وقدرته وهذا كما يحاسب يوم القيامة ويوكل الحفظة بالمكلف لاحصاء ما يأتيه ويفعله ليكون مصلحة له في

الدنيا وتبكيتا له في الآخرة. [تنزيه القرآن عن المطاعن/القاضي عبد الجبار ج1 ص 132] وقال أيضا: أن الله تعالى كتب القرآن في اللوح المحفوظ ثمّ أنزله مفصلا الى الرسول لا جملة واحدة بحسب المصلحة.

شبهة 27: إن المعتزلة ينكرون عودة المسيح وظهور الدجال

الجواب: هذا غير صحيح، رجال المعتزلة من القدماء والمتأخرين يقولون بعودته وخروج الدجال، أما المعتزلة المعاصرة بين قائل بعودته عليه السلام وبظهور الدجال على رأي السلف وبين منكر لهذا وأن هذه عقيدة من عقائد النصارى، وأنكر شيخنا أمين نايف ذياب هذه العقيدة، وأنا على قوله، قال شيخنا الحاكم الجشمي في تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا} [النساء : 159] : "وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ" يعني اليهود والنصارى؛ لأن جميعهم مبطلون: اليهود في بغضه، والنصارى في الغلو في أمره "إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ" قيل: بِاللَّهِ، وقيل: بعيسى، وقيل: بمحمد على ما تقدم "قَبْلَ مَوْتِهِ" قيل: قبل موت عيسى، وقيل: قبل موت الكتابي، واختلفوا في وقت الإيمان به، فقيل: وقت [المعاينة]، عن أبي علي وأبي مسلم، وقيل: وقت نزوله من السماء لقتل الدجال، وقد ورد الخبر به، ولا مانع منه غير أنه ينزل إما في وقت رفع التكليف، أو ينزل على وجه لا يعرف؛ لأن خلاف ذلك لا يجوز؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون نبيًّا، ولا نبيَّ بعدَ محمد – صلى الله عليه وسلم –، أو يكون غير نبي، ولا يجوز عزل النبي – صلى الله عليه وسلم – عن النبوة. [التهذيب في التفسير/الحكام الجشمي ج3 ص 1820] وقال في تفسيره لقوله تعالى: {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ} [آل عمران : 55] : ففي الآية أنه تعالى يفعل هذه الأمور فأما كيف يفعل ومتى يفعل؟ فهو موقوف على الدليل، وقد ثبت بالدليل أنه حي، وورد الخبر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه سينزل ويقتل الدجال، وليس في العقل والشرع ما يمنع منه إلا أن مشايخنا يقولون: إنه إن نزل ينزل عند ارتفاع التكليف، وعن النبي، صلى الله عليه وسلم –: "كيف تهلك أمة أنا في أولها، وعيسى في آخرها، والمهدي من أهل بيتي بوسطها". [التهذيب في التفسير ج2 ص 1184]، أما شيخنا أبو ياسر أمين نايف ذياب قال: المجيء الثاني للنبي عبد الله ورسوله عيسى بن مريم ، هي محاولة من رجال الفكر النصراني أثناء عملية تحريفية ؛ لإقناع اليهود بان عيسى بن مريم هو المسيا المنتظر ؛ الذي ينتظره اليهود ، معتمدين على أنَّ كلمة مسيا والكلمة بالعبرية هي [هامشيح] مشابهة لكلمة المسيح، وقال: الأسطوريون الذين لم يتورعوا عن الكذب ، هم الذين

اضافوا هذه الخرافات إلى الفكر الإسلامي عبر مؤسسة علم الحديث، وصرح شيخنا، القرآن الكريم لم يشر تصريحاً او تلميحاً لنـــزول عيسى بن مريم، ونفس الكلام قاله حول الدجال، وليس هذا موضوعنا أي ذكر الأدلة فهذا يخصص له بحث مفرد، وإنما هدفنا هنا اثبات أن سلفنا من المعتزلة لا ينكرون هذا بل يجوزونها عقلا وسمعا.

شبهة 28: إن المعتزلة ينكرون قضية المهدي المنتظر

الجواب: اعلم أيد الله أن هذا غير صـــحيح، بل افتراء على ســـلفنا، رجال المعتزلة القدماء والمتأخرون يؤمنون بظهور المهدي، يقولون ســيأتي المهدي في آخر الزمان لكن هو لم يخلق بعد أي ليس كما يقول بعضهم أنه موجود وغائب فقط، أما المعتزلة المعاصرة ففيهم من يقر به على طريقة الأسلاف، وفيهم من ينكره، كشيخنا أبو ياسر، وأنا على رأي شيخنا أبو ياسر، قال شيخنا ابن أبي الحديد: وأما التتمة المروية عن جعفر بن محمد عليهما الســلام فواضــحة الالفاظ ، وقوله في آخرها : " وبنا تختم لا بكم " إشارة إلى المهدى الذى يظهر في آخر الزمان .

وأكثر المحدثين على أنه من ولد فاطمة عليها السلام .

وأصحابنا المعتزلة لا ينكرونه ، وقد صرحوا بذكره في كتبهم ، واعترف به شيوخهم ، إلا أنه عندنا لم يخلق بعد ، وسيخلق .

وإلى هذا المذهب يذهب أصحاب الحديث أيضا .

وروى قاضـى القضـاة رحمه الله تعالى عن كافى الكفاة أبى القاسم إسمعيل بن عباد رحمه الله بإسناد متصـل بعلى عليه السـلام أنه ذكر المهدى ، وقال : إنه من ولد الحسـين عليه السـلام ، وذكر حليته ، فقال رجل : أجلى الجبين ، أقنى الانف ، ضــخم البطن ، أزيل الفخذين ، أبلج الثنايا ، بفخذه اليمنى شـــامة ...وذكر هذا الحديث بعينه عبد الله بن قتيبة في كتاب " غريب الحديث " . [شـــرح نهج البلاغة/ابن أبي الحديد ج1 ص281] وقال شـيخنا الحاكم الجشــمي أن خروج المهدي من الآحاد أي الروايات التي تقول بخروجه آحاد، [التهذيب في التفســير ج4 ص 3096]، وأنكر هذا شـــيخنا أبو ياسر وقال: يرى مجموعة المؤمنين بعلامات الساعة أن المهدي هو تمهيد ، موقعه بين العلامات الصغرى والكبرى ، فالمهدي هو إشارة النهاية للعلامات الصغرى ، وإشارة البداية للعلامات الكبرى ، التي تعدد بأنـها عشر علامات ، فعليه كان المفروض الابتداء بالمهدي ، ولكن لان المهدي ـ كما يصفه أصحاب الإيمان به ــ موقف إيجابي ، والدجال موقف سالب ، كان لابد من البداية بالدجال ، الذي يظهر جلياً

حقيقته الأسطورية ، وأن الإيمان به هو تجديف بحق رب العالمين الرحمن الرحيم الغني الحكيم . وكما ذكرت سابقا، ليس هذا موضوعنا أي ذكر الأدلة فهذا يخصص له بحث مفرد، وإنما هدفنا هنا اثبات أن سلفنا من المعتزلة لا ينكرون هذا بل يجوزونها عقلا وسمعا.

شبهة 29: إن المعتزلة ينكرون يأجوج ومأجوج وأنهم قوم يأتوم آخر الزمان

الجواب: نجيب ونقول: هذا من أكاذيب المخالفين، فإن قدماء المعتزلة والمتأخرين لم ينكروا هذا بل رووا الأحاديث حولهم، كأي فرقة اسلامية، أما المتأخرين فهم أيضا قسمان قسم لا ينكر هذا وهو على رأي سلف المعتزلة، وقوم أنكروا هذه القصص وفسروا الآية تفسيرا آخر، منهمشيخنا أبو ياسر، وهو الرأي الذي أنا عليه، قال شيخنا الحاكم الجشمي: وقيل: منهم من طوله شبر، ومنهم من هو مفرط في الطول، لهم مخالب في الأظفار، وأضراس كأضراس السباع، عن علي (عليه السلام)، وعن النبي – صلى الله عليه وسلم –: "كل واحد منهم أمة كل أمة بأربعمائة أمة وإنه لا يموت الرجل منهم حتى ينظر إلى ألف رجل من صلبه كلهم يحمل السلاح، وهم ثلاثة أصناف: مقدّمهم بالشام، وساقيهم بخراسان، يشربون أنهار المشرق وبحيرة الطبرية" [التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج6 ص **4491**]، وقال: في جواب عن سؤال طرحه على نفسه متى يخرجون؟ وليس في القرآن ما يدل عليه؟: وأجمعت الأمة ووردت الآثار أنهم إنما يخرجون عند قرب الساعة، فيأكلون ما في الأرض ويهلكهم اللَّه، وقيل: لا يدخلون مكة والمدينة وبيت المقدس. [[التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج6 ص **4493**] قلت: وهذا نص صريح على أن المعتزلة توافق أهل الحديث في هذا الباب أيضا، وأنكر شيخنا أبو ياسر هذا وقال الذي يقرأ الصورة التي وَصَفَتْ بها الأحاديث قوم يأجوج ومأجوج ، يعلم أن تلك الصورة غير مأخوذة من القرآن الكريم ، ويعلم أن الرسول ليس قائلاً تلك الصورة ، لان الرسول صلى الله عليه وسلم لا يأتي بما يخالف القرآن ، ولا يقول الجور ، ولا يقول أساطير الأولين . الصورة منتزعة من الإصحاح **38** و **39** من سفر حزقيال من كتب العهد القديم.

شبهة 30: إن المعتزلة ينكرون الكثير من الغيبيات؛ كالجن والسحر

الجواب: نجيب ونقول: هذه الشبهة فيها نقطتان، أما الجن فالمعتزلة لا تنكر وجوده بل تقر به، أما تلبسه بالجن فجمهور المعتزلة ينكر هذا أما السحر فكل المعتزلة تنكره، موضوع تأثير الجن في تغيير حقائق الأشياء ، ينكره الإسلام ، وما هو موجود منه بأن أُدخل في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم

ـــــ وفي تفسـير بعض آيات القرآن الكريم هو مجرد اسـتعارة من الفكر اليهودي والفكر النصـراني ، •
قضية الجن ، قضية ذات وجوه متعددة هي : .

1 – الإيمان بوجود الجن ، وهذا الأمر لم يختلف فيه المسلمون أي اختلاف .

2 – إمكانية التواصل مع الجن . عبر أي واحدة من الحواس . وهذا ما ينكره المعتزلة إنكاراً تاما ، لقوله تعالى : ((إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ)) (الأعراف: من الآية27) ولقوله تعالى : ((قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً)) (الجـــن:1) فما أوقحَ ! من يدعي أنه يراهم أو يسـمعُهم ، مع أنَّ نبي الهدى لم يرهم ، ولم يسـمعهم ، كما هو منطوق القرآن الكريم ولهذا لا بد عقلا وشرعا رد حديث اجتماع الرسول بالجن .

3 – قدرة الجن على التأثير في حياة الناس ، خاصة في موضوع المرض والشفاء منه ، أو التدخل بحياة الناس ، وهذا ما ينكره المعتزلة أيضاً .

4 – إمكانية تســـخير الجن من قبل بعض الناس ، وهذا ما ينكره المعتزلة ، لكن المعتزلة تؤمن إيمانا لا ارتيابَ فيه ، بما ورد في القرآن الكريم من تسخير الجن لسليمان عليه السلام بقدرة الله ، على سـبيل المعجزة الخاصـة بسـليمان ، والمعجزة لا تتكرر ، إذ أي تكرار لها يسـحب عنها برهان المعجزة ، حتى لنفس النبي صاحب المعجزة ، إذ التكرار يقدم شبهة وهي أن من ظهرت على يده أكثر من مرة ، إنما يدرك ســـرا علميا فيها يعرفه هو ، ولذلك اســـتطاع إظهارها مرة أخرى ، فالحكيم الخبير لا يجعل معجزاته لأنبيائه موضع الشبهة وقد تساءل بعض الناس عن عصا موسى ، التي تحولت إلى حية تسعى ثلاث مرات فالمرات الثلاث مترابطة تماما ، فهي مكملات لبعضـها ، ومثل ذلك معجزات عيسـى فهي متعددة وبإذن الله ولا يفهم من القرآن التكرار وإنما التنوع قال تعالى : ((وَرَسُــولاً إِلَى بَنِي إِسْــرائيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) (آل عمران:49) .

5 – إمكانية معرفة الجن الغيبَ، وهذا ما ينكره المعتزلة ، والقرآن الكريم أنكر ذلك بوضوح قال تعالى : ((فَلَمَّا قَضَــيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَـــأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ)) (سـبأ:14) فالجن لا يعلم الغيبَ كُلاً أو بعضاً ، فها هم في زمن سـليمان مسـخرون على خلاف طبيعتهم ، في أشـد الشـوق للعودة لطبيعتهم ، ويموت سليمان وهم يشاهدونه قائما ، ولا يعلمون أنه ميت .

6 – وجود قدرة للجن للتحول ، أو التمثل بالناس ، أو الحيوانات ، لا حقيقة له ، وليس عليه دليلٌ ، بل هذا الأمر مجردُ إدِّعاء ، إذ كلمة الجن تعني الســتر ، أي عدم الظهور والمشــاغبة بأحاديث الآحاد ، لا ينهض دليلا لوحده ، فكيف إذا تعارض مع القرآن الكريم وتعارض مع الحس الظاهر ! ؟ .

7 – إمكانية التـزاوج بين الجن والإنس بسبب الفهم الخاطئ للآية : ((فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ)) (الرحمن:56) فليس في الآية دليل على التــــزاوج ، ذلك أنَّ الآية لم تأت لهذا الموضــوع بل وردت لموضــوع آخر ، هو إثبات العذرية وتأكيدها ، وعليه لا بد من ملاحظة التركيب القرآني ((لم يطمثهن إنس قبلهم)) فنفى طمثٌ ممكن ، وهو طمث الأنس ، ثم أضاف الطمث المستحيل ، بفاصل بين الإنس والجان ، وهو الظرف [قبلهم] ، فالنفي متوجه للطمث ، ولا يستدل بدليل الإشـارة ، على إمكانية الطمث من الجن ، إذ لو كان ذلك هو المراد ، لكان من الضـروري عدم الفصــــل بين المعطوف والمعطوف عليه ، أي لكان النص [لم يطمثهن إنس ولا جان قبلهم] ولم يأت الفصــل للغرض البديعي ، ذلك أنَّ البديع في القرآن تابع للمعنى ، وليس هو الغرض ، ومن يقل بذلك فإنه يتهم القرآن في أسلوبه ، ومن هذه الدراسة يتبين استحالة طمث الجن للإنس ، دنيا ، وآخرة .

أنَّ الخواص التي عليها الجن هي : 1– رؤيتهم للناس من حيث لا يمكن للناس أن تراهم أفرادا أو جماعات قال تعالى : ((إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ)) (الأعراف: من الآية27) وحرف [من] الزائد ورد لتوكيد عدم رؤية الناس للجن ، بأي حال من الأحوال 2– إنــــهم يستمعون لكلام الناس ، ولكن الناس لا تَسْمَعُ منهم ، ولا تستمع إليهم ، قال تعالى في صدر سورة الجن : ((قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً)) (الجـن:1) فالقرآن ينص بـمنطوقه : إنَّ علمَ اســتماع الجن للقرآن ، إنما أخبر به الرســول محمد وحياً ، ولم يعلمه مشــاهدة ، ولا معاينة ، أي لم تقع عليهم رؤية العين ، وهذا رد واضـح بين على من يزعم أنه يَسـمعُ الجن وَيُسْـمِعُهُم ، فالرسـول لم يحصـل على هذه الخصـيصـة 3– ليس للجن سـلطان على أحد من البشـر ، وسـلطان الجن على البشـر يكون على من رضي باختياره متابعته ، أي بارتكابه من ذاته ، وبناءاً على دوافعه ، ووفق رأيه ومباشرته للفعل بكل اختيار ، أعمال المعاصــي والفســق ، والكفر ، فالجن غير متمكن ، وفاقد للاســتطاعة بإجبار أي واحد من البشر على معتقد أو مسلك ، وهذا ما يصرح به القرآن واضحا جلياً ، بلا لُبْس أو غموض ، قال تعالى : ((وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُـلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْـتَجَبْتُمْ لِي فَلا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَـكُمْ مَا أَنَا بِمُصْـرِخِكُمْ وَمَا

أَنْتُمْ بِمُصْــرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْــرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) (ابراهيم:**22**). هذا مختصر رأي المعتزلة ذكره شيخنا أبو ياسر.

أما السحر فعند المعتزلة لا حقيقة له بل مجرد تمويه، وليست المعتزلة فقط من أنكرت السحر، بل كذلك بعض الأعلام، المخالفين للمعتزلة، كالشـيخ ابن حزم مثلا، يقول في المحلى: مسـألة: والسـحر حيل وتخييل لا يحيل طبيعة أصلا. قال عز وجل: {يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى} [طه: **66**] فصح أنها تخييلات لا حقيقة لها، ولو أحال السـاحر طبيعة لكان لا فرق بينه وبين النبي – صـلى الله عليه وسلم – وهذا كفر ممن أجازه. [المحلى بالاثار/ابن حزم ج**1** ص **58**] وقال في الفصل: لأن السحر لا يحيل عينا ولا يقلبها ولا يحيل طبيعة إنما هو حيل قد بينا الكلام فيها بعون الله تعالى في موضـعه من هذا الكتاب وفي غيره. [الفصل في الملل والأهواء والنحل/ابن حزم ج**1** ص **88**]

قد يقول قائل: ألم يقل الله: (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ)

قلنا: نعم، ومعنى الآية إذا عمل بالسحر كفر، فحرمت عليه زوجته، فكأنه يغريه بالكفر والسحر فيفرق بينه وبين زوجته، لا أنه أثر الساحر، ومختصر الموضوع هو أن شيوخنا قالوا: لا حقيقة للسحر، وإنما هو تمويهات، ويبعد أن يكون القول بأن له حقيقة قولاً لمحقق، ولأنه يؤدي إلى إبطال المعجزات، وأن يلتبس فعل اللّه بفعلهم، ومن يرد أن يرى قول المعتزلة مفصـلا عليه ببحث كتبته عنوانه مثيولوجيا السحر وتلبس الجن، قد تجب فيه كلام المعتزلة مختصرا.

شبهات ومغالطات: فصل إضافي [حد الردة والرجم]

شبهة مشهورة: إن المعتزلة ينكرون حد الردة وجماعة التنوير أخذوا منهم هذا

الجواب: نجيب ونقول: إن سـلف المعتزلة من المتقدمين والمتأخرين يقولون بقتل المرتد وفيهم من يقول بحبسـه، أما المعاصـرين ففيهم من يقول به وفيهم من لا يقول به وينكره وأنا على الرأي الأخير، قال شـيحنا الحاكم الجشـمي: في نفسـيره لقوله تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُـولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَـلَّ ضَـلَالًا بَعِيدًا (**136**) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَـبِيلًا (**137**)) : وتدل على عظيم أمر المرتد، ولذلك عظم أمره، والمرتد: من كفر بعد الإيمان بخصلة من خصال الكفر، فلا يقبل إلا الإسلام أو القتل، فأما المرتد فعندنا يحبس، ولا

يقتل، وقال الشـــافعي: يقتل، فأما أمواله إذا قُتل أو مات أو لحق بدار الحرب، فجميعه فيء عند الشـافعي، وجميعه ميراث عند أبي يوسـف ومحمد، فأما أبو حنيفة: فما كان من كسـبه قبل الردة فهو ميراث، وما اكتسـبه في حال الردة فهو فيء. وأما تصـرفاته فموقوفة عند أبي حنيفة، نافذة عند الباقين، والمرتد يسـتتاب فإن تاب وإلا قتل، فإن كفر ثلاث مرات فروى الشـعبي عن علي أنه لا يسـتتاب في الرابع، والذي عليه عامة الفقهاء أنه يسـتتاب، فإن تاب، قُبِل ذلك عنه، والمرتد إذا تاب هل يعود ثواب طاعاته أم لا؟ وإذا كفر بعده هل يعود عقاب معاصـيه أم لا؟ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: منهم من قال: يعود في الوجهين، وهو قول بشـر، وجعل فائدة الآية ذلك، ومنهم من قال: لا يعود في الوجهين، وهو قول أبي علي وأبي هاشـم، ومنهم من قال: يعود الثواب، ولا يعود العقاب، وهو قول أبي القاسـم، والفرق بينهما: هو أن بطلان الثواب عقوبة على الردة، وقد سـقطت العقوبات، كذلك بطلان الثواب، وغفران الذنب تَفَضُّلٌ ورحمة، فلا يجوز أن يعود فيها. **[التهذيب في التفسير ج3 ص 1786]** وذكره القاضي أيضا في الأصول الخمسة وغيرهم.

شـبهة أخرى: إن المعتزلة ينكرون حد الرجم أيضا وجماعة التنوير أخذوا منهم هذا كما سبق وأخذوا عنهم انكار حد الردة

الجواب: نجيب ونقول: أجبنا عن موضوع قتل المرتد عند سلفنا، أما الرجم فإن سلف لم ينكره، والمعاصـرين فريق منهم يقول به وفريق منه ينكره ولا يقول به لعدم ثبوت الأدلة كما بينا جماعة من العلماء وهذا الذي أنا عليه، قال الحاكم في تفسيره لقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) الآية : وتدل على أن الزنا من الكبائر، ولا شـبهة في تحريمه، وأنه يتعلق به الوعيد والحد وانتفاء النسب، وحده إما الرجم وإما الجلد. **[التهذيب في التفسير/الحاكم الجشمي ج6 ص 4202]** وقال في تفسير سورة النور: فتدل على حد الزنا، وهو جلد مائة، والظاهر أنه لا يفصل بين البِكْر والمحصن، غير أن السنة والإجماع حصلا أنهما في البكر غير المحصن، وغير العبد، فقالوا في العبد: فيه خمسون جلدة، وفي المحصـن الرجم، وليس في الآية بيان ذلك، فلا بد من بيان ما يجب فيه الجلد، ومن يدخل فيه من الزناة، ومن يخرج، وقد ورد الشرع ببيان جميع ذلك.

وتدل على أنه لا يجوز أن يرحم الزاني حتى لا تقام عليه الحدود، وذلك في المُصِـرِّ، وأما التائب فيجوز أن يرحم؛ لأن ما يقام عليه امتحان، وليس بعقوبة.

وتدل على وجوب حضـــور جماعة، وقال: وقالت الخوارج: الكل داخل فيها، ونفوا الرجم، وهم محجوجون بالإجماع.

هذه هي الشـبهات والمغالطات المشـهورة بين العوام وطلاب العلم حول المعتزلة وآراء سـلفنا من المعتزلة هي في الحقيقة نفس آراء أهل الحديث وعموم المذاهب في تلك القضـــايا، إلا أن بعض المعتزلة المعاصـــرة خالفوهم في كثير منها، ونفوا حد الردة والرجم والصـــراط وعذاب القبر وما يتعلق بالملاحم، وهذا هو الرأي الذي أنا عليه الذي هو نفي هذه الأمور فلم تثبت وبعضها مناقضة لأصول المعتزلة.

المعتزلة مدرسـة فكرية متفقة على الأصـول الخمسـة واختلفوا في كثير من القضـايا خارج الأصـول المجمع عليها، وهذا لا يدل إلا على الحرية الفكرية الموجودة عندهم، خالف الجاحظ اســـتاذه النظام وخالف النظام اســتاذه أبو الهذيل وخالف أبو علي أبو هاشــم وخالف القاضــي عبد الجبار البلخي في مسائل، خالف النظام المعتزلة في الاجماع وخالف أبي مسلم في الناسخ والمنسوخ وهكذا، وخالف الشيخ أبو ياسر سـلف المعتزلة في عدة نقاط مطروحة هنا في هذا البحث وأغلب المعتزلة المعاصرة تنفي ذلك، أي حد الردة والرجم والصراط وعذاب القبر وما يتعلق بالملاحم.

وفي ختام البحث نسـأل الله العظيم أن يكون هذا البحث اضـافة جديدة للمعتزلة والاعتزال وأن ينف به خلقه يا رب، والحمد لله رب العالمين